

مجموعة القوانين المصرية

قوانين التجارة

الجزء الثاني

ملزوم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

0009405



3

بمجموعة القوانين المصرية

قوانين التجارة

المجلد الثاني

Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الطبع والنشر
دار الفكر العربي

يشرف على المجموعة القانونية ومطابقتها لآخر التعديلات

الأستاذ

مصطفى كامل منيب

المحامى بالنقض

القاهرة

دار الثقافة العربية للطباعة

تجهيزه ٩١٦٢٤٤

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥

بشأن الصلح الواقي من التفليس (١)

مادة ١ - الصلح الواقي من التفليس يكون بمنح التاجر آجالاً للوفاء بدينه أو بخفض جزء منه أو بالأوليين معاً طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - لكل تاجر حسن النية اضطربت أعماله اضطراباً قد يؤدي إلى إضعاف ائتمانه إثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها أن يطلب الصلح الواقي من التفليس .

مادة ٣ - للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تفليسه أن يطلب الصلح الواقي متى توافرت فيه شروطه ولم تكن المواعيد المنصوص عليها في المادتين ١٩٨ من قانون التجارة الأهلى و ٢٠٢ من قانون التجارة المختلط قد انقضت .

مادة ٤ - لا يقبل طلب الصلح الواقي إلا من التاجر الذى يكون قد زاول التجارة وقام بما فرضه عليه قانون السجل التجارى لمدة الثلاث سنوات السابقة على تقديم الطلب .

(١) الوقائم المصرية - عدد رقم ١٠١ بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ - لمن آل إليه منجر المتوفى بطريق الإرث أو الوصية إذا استمروا في تجارته أن يطلبوا الصلح الواقي في الثلاثة أشهر التالية لوفاته بشرط أن يكون التاجر قبل وفاته ممن يجوز لهم الحصول على الصلح .

مادة ٦ - لا يجوز للبدن أثناء تنفيذ صلح وافي أن يطلب الصلح مرة ثانية .

مادة ٧ - على من يقدم الصلح الواقي أن يقدم طلبه مصحوباً بتقرير عن اضطراب أعماله وأسبابه إلى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها موطنه التجاري .

وعليه أن يودع خزانة المحكمة في خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لتقديم الطلب أمانة يقدرها رئيس المحكمة كافية لمصاريف الإجراءات عدا الرسوم القضائية .

ويحدد رئيس المحكمة عند تقرير الأمانة أقرب جلسة للنظر في الطلب أمام غرفة المشورة .

مادة ٨ - يعين التاجر في طلبه شروط الصلح التي يقترحها ووسائل ضمان تنفيذها .

وإذا كان قد حصل مقدماً على موافقة الأغلبية القانونية للدائنين المشار إليهم في المادة ٢٤ من هذا القانون وجب بيان ذلك في الطلب .

مادة ٩ - إذا طلبت شركة تضامن أو توصية الحصول على

الصلح الواقي يجب أن يشمل الطلب اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين في الشركة وموطنه التجارى وأن يوقعه من له حق التوقيع في الشركة .

فإذا كان الطلب مقبلاً من شركة مساهمة وجب التوقيع عليه من المدير أو من عضو مجلس الإدارة المنتدب المأذون بالتوقيع من مجلس الإدارة إذاً خاصاً بذلك .

ويجب على كل حال أن يكون الطلب مصحوباً بعقد تأسيس الشركة والوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وسلطته أو بصورة طبق الأصل منها .

مادة ٩٠ - يصحب التقرير المشار إليه في المادة السابقة ما يأتي :

(١) ميزانية السنتين الأخيرتين وحساب الأرباح والخسائر وكشف بالمصروفات الشخصية عنهما .

(٢) بيان أموال المدين منقولة وثابتة وقيمتها .

(٣) قائمة كاملة بما له من حقوق وما عليه من ديون ولو كانت آجلة أو متاعاً فيها وما يكفل ذلك من تأميمات .

(٤) أسماء مدينيه وعناوينهم .

(٥) بيان ما أجراه من المعاملات أثناء الخمسة عشر يوماً السابقة على الطلب .

(٦) الأوراق المثبتة للاتفاق على الصلح مع الدائنين في حالة حصوله .

مادة ١١ - يرسل قلم الكتاب صورة من طلب الصلح إلى النيابة
العمومية في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقديمه .

مادة ١٢ - تفصل المحكمة في الطلب على وجه الاستعجال فإذا
رأت الطلب حائزا القبول أصدرت أمراً بافتتاح إجراءات الصلح
الواقى تعين فيه أحد قضاتها لمباشرة الإجراءات جميعها ورقبها أو أكثر
تختاره من الجدول الخاص .

ويصدر وزير العدل قراراً ببيان الشروط التي يجب توافرها
في الرقبا وطريقة اختيارهم .

وتحدد المحكمة في الأمر الجلسة التي يدعو إليها المدين ودائنتوه
والقريب أمام القاضى المنتدب بميعاد ثلاثين يوماً كاملة .

وعلى قلم الكتاب تبليغ الرقيب الأمر الصادر بتعيينه وذلك في
خلال أربع وعشرين ساعة من صدوره .

مادة ١٣ - يقوم قلم الكتاب في خلال أربع وعشرين ساعة من
صدور الأمر المشار إليه في المادة السابقة بقيده في السجل المعد لذلك
بالمحكمة بإجراء اللازم لقيده في السجل التجارى .

والمحكمة إذا رأت محلا لذلك أن تأمر بنشره في الصحف التي
تسميها في الجهة التي تفتح فيها إجراءات الصلح الواقى وفى كل جهة
أخرى تكون فيها للدين محال أخرى .

مادة ١٤ - يقفل القاضى المنتدب دفاتر المدين خلال أربع
وعشرين ساعة من تعيينه ويوقع عليها .

ويشرع الرقيب بحضور المدين وكاتب المحكمة في إجراءات الجرد في خلال الأربع والعشرين ساعة التالية .

مادة ١٥ - يودع الرقيب تقريره في حالة المدين الحقيقية والأسباب الصحيحة لاضطراب حالته المالية ورأيه في مقترحات الصلح ، وذلك قبل الاجتماع المشار إليه في المادة ١٢ بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

مادة ١٦ - يدعو القاضى المنتدب إثر تعيينه إلى الاجتماع المشار إليه في المادة ١٢ جميع الدائنين والمدين والرقيب لمناقشة تقرير الرقيب والمداولة وتكون الدعوى بكتب مسجلة بإيصالات مرتجعة وحاولية مقترحات الصلح ومبينة مكان الاجتماع ويومه وساعته . ويدعى الدائنون غير المعينين بأسمائهم دائماً بطريق النشر . ويجوز للقاضى أن يأمر بالنشر في غير ذلك من الأحوال .

مادة ١٧ - في اليوم المحدد للاجتماع يتلى التقرير ويقررو الدائنون من دعى ومن لم يدع مقدار ديونهم كتابة .

وللمدين ولكل دائن أن ينازع فيما يقرره الدائنون الآخرون وعلى القاضى أن يحدد مقدار كل دين تقديراً وقتياً بعد سماع أقوال ذوى الشأن أو الاطلاع على تقديراتهم وتجاوز المنازعة في هذا التقرير فيما بعد طبقاً لأحكام القانون العام .

مادة ١٨ - إذا لم يحصل المدين على الأغلبية القانونية أو على الضمان المنصوص عليهما في المادة ٢٤ أجل القاضى الاجتماع بناء على طلب ذوى الشأن خمسة عشر يوماً كاملة .

ولا يجوز أن يمنح المدين بعد ذلك تأجيلا آخر .

مادة ١٩ - يستمر المدين في أعمال تجارته بإشراف الرقيب على أنه ليس في غير ما تسنلومه تلك الأعمال من وقت صدور الأمر بافتتاح إجراءات الصلح إلى التصديق عليه أن يعقد صلحا أو رهنا تأمينا أو رهن متجره أو تصرفا نافلا للملك أو التزامات إلا بإذن من القاضى المنتدب بعد أخذ رأى الرقيب وكل تصرف مخالف لذلك يقع باطلا .

مادة ٢٠ - من تاريخ صدور الحكم المشار إليه في المادة ١٢ توقف الدعاوى وجميع إجراءات التحفظ والتنفيذ الموجهة قبل المدين والتي من شأنها تعطيل تجارته العادية .

كما توقف النتائج المترتبة على تحقيق الشروط الفاسخة والمواعيد . وكل هذا ما لم ير القاضى المنتدب غير ذلك .

مادة ٢١ - لا يفيد هذا الإيقاف شريك المدين في الدين ولا الكفلاء الذين تنازلوا عن حق التجريد والمدينين المتضامنين الاحتياطيين .

مادة ٢٢ - لا يترتب على الأمر بافتتاح إجراءات الصلح صيرورة الديون الآجلة حالة . ولا يترتب عليه وقف سريان الفوائد .

مادة ٢٣ - لا توقف إجراءات الصلح الواقي الدعاوى والإجراءات من المدين والرقيب حق التدخل فيها .

مادة ٢٤ - لا يعقد الصلح إلا إذا أقرته أغلبية الدائنين

جسـرط أن يكون لما ثلاثة أرباع الديون غير المتنازع فيها أو المحددة
تـمـجـديـاً مـؤقـتاً .

وعلى المدين أن يقدم ضماناً عينياً أو شخصياً لتنفيذ الصلح .

مادة ٣٥ — لا يجوز أن يقل النصيب المتفق عليه في عقد
الصلح عن ٥٠ ٪ من الديون ولا أن يزيد أجل الوفاء على سنتين .

مادة ٣٦ — متى انتهى بحث تقرير الرقيب المشار إليه في المادة
١٥ يتداول الدائنون ثم يصدقون على قبول الصلح أو رفضه .

مادة ٣٧ — يظل قبول الدائنين مقترحات المدين المعروضة
عند تقديم الطلب أو بعده ملزماً إياهم ويعتبر قبوله هذا تصديقاً منه
يقبول الصلح .

مادة ٣٨ — لمن يعتبر في حكم الدائن العادى طبقاً لأحكام
القانون التجارى الخاص بالافلاس أن يترك في التصويت على
الصلح بكامل دينه المحدد طبقاً للمادة ١٧ ولو قبض بعد هذا التحديد
بعض دينه من أحد الملمومين مع المدين .

مادة ٣٩ — ليس للدائنين المرتنين رهناً عقارياً أو رهناً حيازة
ولا لأصحاب الاختصاص ولا لى دائن ذى امتياز على أموال المدين
طبقاً لأحكام القانون الخاصة بالافلاس أن يشركوا في المداولات
وفي التصويت عن الصلح الراقى .

وإشتراك كل دائن من هؤلاء وتصويته يعتبر تنازلاً عن امتياز
واسقاطاً له .

ومع ذلك فلهؤلاء أن يشتركوا في المداولات وفي التصويت
إذا كانت التأميمات غير كافية لوفاء ديونهم وذلك بالقدر الذي يحدده
القاضي تحديدًا وقتيًا .

مادة ٣٠ — يمرر محضر بالمداولة والتصويت ويضع القاضي
المنتدب تقريره ثم يحيل الدعوى والخصوم لأول جلسة بالمحكمة منعقدة
في غرفة المشورة للظفر في التصديق على الصلح .

مادة ٣١ — تحكم المحكمة بعد تلاوة تقرير القاضي المنتدب وبعد
سماع أقوال المدين والدائنين الحاضرين .

وفي حالة التصديق على الصلح تعين المحكمة عند الاقتضاء من
يقوم من بين الدائنين نيابة عنهم بإتمام إجراءات الضمان المشار إليه
في المادة ٢٤ والمحكمة دائمًا أن ترفض التصديق على الصلح .

مادة ٣٢ — لا تفصل المحكمة في الطلب المقدم في تفليس المدين
أو في الدعوى المقامة بذلك ضده إلا بعد الفصل في الصلح .

مادة ٣٣ — يستخرج قلم الكتاب من حكم التصديق مخلصًا
تتبع في شأنه إجراءات القيد والتأشير والنشر المشار إليه في المادة ١١٣ .

مادة ٣٤ — جميع الأحكام والأوامر الصادرة طبقًا لنصوص
هذا القانون غير قابلة للمعارضة ولا للاستئناف .

ومع ذلك فللمدين أن يرفع استئنافًا عن الحكم الصادر برفض
التصديق على الصلح ويكون رفعه بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة .

التي أصدرت الحكم في الثمانية الأيام التالية لإعلان المدين به بقاء
على طلب قلم الكتاب .

ويرسل الملف إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف الذي يقوم بتحديد
أقرب جلسة وباخطار ذوى الشأن بها بكتب مسجلة بإيصالات
مرتجة وليس للاستئناف أثر في التوقف .

مادة ٣٥ - فيما عدا ديون النفقة والمبالغ المستحقة للحكومة
من ضرائب ورسوم أيا كان نوعها يكون حكم التصديق على الصلح
نافذاً في حق الدائنين الماديين طبقاً لأحكام القانون الخاصة
بالافلاس سواء منهم من أعلن للحضور الاجتماع أو من حضره من
تلقاه نفسه .

ويكون الحكم نافذاً أيضاً في حق باقى الدائنين العاديين إذا
أمرت المحكمة بالنشر عند افتتاح الإجراءات على الوجه الوارد بالمادة ١٣ .
ولا يفيد من الصلح شريك المدين في الدين ، ولا الكفلاء
الذين تنازلوا عن حق حكم التجريد ولا المدينون المتضامنون
والاحتياطيون .

ولا يسرى حكم التصديق على الديون التي نشأت بعد تقديم
الصلح الواقع .

مادة ٣٦ - فيما عدا ديون النفقة والمبالغ المستحقة للحكومة
من ضرائب ورسوم أيا كان نوعها يجوز للمحكمة التي صدقت على
الصلح أن تمنح المدين بقاء على طلبه وبعد سماع أقوال الدائنين أجلاً

لوفاء بالديون الأخرى التي لا يسرى عليها الصلح وتكون قد نشأت قبل طلب الصلح بشرط ألا تتجاوز الآجال الممنوحة الأجل المقرر في عقد الصلح .

مادة ٣٧ — لا يترتب على التصديق على الصلح حرمان المدين من الآجال التي تكون أبعد مدى من الأجل المقرر في عقد الصلح .

مادة ٣٨ — يحوز للمحكمة بناء على طلب أغلبية الدائنين المشار إليهم في المادة ٢٤ سماع أقوال المدين أن تأمر في حكم التصديق على الصلح ، باستبقاء رقيب أو أكثر أو بتعيين غيرهم لمراقبة تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة كل ما يقع من مخالفات لهذه الشروط وللحكمة أن تفيظ هذه الأمور بدائن أو أكثر يختارهم زملائهم أو الوكيل الذي يختارونه .

مادة ٣٩ — وعلى المدين الذي قام بتنفيذ جميع شروط الصلح في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الأجل المحدد في حكم التصديق أن يطلب إلى المحكمة التي صدقت عليه الحكم بإقفال إجراءاته وينشر الطالب في الصحف المسماة طبقا للمادة ١٣ .

ويصدق على الحكم بعد ثلاثين يوما كاملة من تاريخ النشر وتبعية في شأنه إجراءات القيد والتأشير والنشر المبينة في المادة ١٣ .

مادة ٤٠ — للمحكمة بناء على طلب كل دائن ذي شأن أن تحكم بفسخ عقد الصلح المصدق عليه لعدم تنفيذه أو لتصرف المدين تصرفا ناقلا للملكية منجره . ولها كذلك أن تحكم بالفسخ في حالة وفاة المدين إذا تبين أنه لا ينتظر تنفيذ الصلح أو إتمام تنفيذه .

مادة ١٦ ع — لا تقبل دعوى ابطال الصلح إلا لفسخ أو تدليس
ظهر عند التصديق على الصلح أو ارتكاب إحدى الجرائم الواردة
في المواد ٤٤، ٤٥، ٤٦ .

مادة ٢٣ ع — فسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء ولا يزيل الرهون
العقارية ولا التأمينات الأخرى الخاصة بالصلح أما ابطاله فيبرمهم
ويزيلها ويجب أن يصدر حكم الفسخ في مواجهة الكفلاء .
وتتبع في الحكم الصادر بالفسخ أو البطلان لإجراءات التقيد
والتأشير المبينة في المادة ١٣ .

مادة ٣٣ ع — يقرر القاضي المنتدب أو رئيس المحكمة بحسب
الأحوال أجر الرقيب ومصاريفه ويجوز المعارضه في أمر التقدير
أمام المحكمة .

وتسكون المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة وفي ميعاد ثلاثة
أيام كاملة من تاريخ اعلان أمر التقدير .

مادة ٤٤ ع — يعاقب المدين بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات :
(أولاً) إذا أخفى عمداً كل أمواله أو بعضها أو غالى فيها بأى
طريق كان بقصد الحصول على الصلح الواقع .

(ثانياً) إذا ترك عمداً أو مكن دائماً وهماً أو أكثر أو عنوعاً
أو مغالياً في دينه من الاشتراك في المداورات والتصويت .

(ثالثاً) إذا أغفل عمداً ذكر دائن أو أكثر في قائمة الدائنين .

مادة ٥٤ ع — يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات :

(أولاً) كل من لم يكن دائماً واشترك عمداً في المداورات والتصويت أو كان ممنوعاً أو مغالياً في دينه أو كان قد شرط له المدين أو وكيله أو أى شخص آخر مزايا خاصة مقابل تصويته .
(ثانياً) كل من حصل عمداً على عقد خاص يكسبه مزية تنقل أموال المدين .

مادة ٤٦ — يعاقب بالعقوبات المبينة بالمادة السابقة الرقيب الذى قدم أو أيد بيانات غير صحيحة عن حالة المدين وهو يعلم عدم صحتها .

مادة ٤٧ — لكل مدين أشهر افلاسه يحكم غير انتهائى أن يطلب الحصول على الصلح الوافى فى خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون متى توافرت فيه شروطه .

مادة ٤٨ — تطبق أحكام هذا القانون على قضايا الصلح الواقع المنظورة وذلك بالنسبة للإجراءات التى لم تكن تمت عند العمل به .

مادة ٤٩ — تُلغى المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢١٠ من قانون التجارة المختلط .

مادة ٥٠ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

خاص بالبيانات والعلامات التجارية (١)

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ — (٢) فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الاسماء المتخذة شكلا مميزاً والإهضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والاختام والنقارير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال الغابات أو مستخرجات الاراضي أو أية بضاعة والدلالة على مصدر المنتجات أو بضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

(١) الجريدة الرسمية — عدد رقم ٦٩ في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٩ .

(٢) المادة الأولى ممددة بالقانون ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ المنشور بالجريدة الرسمية

عدد ٢٦ مكرر (ج) غير اعتيادي ٦ مايو سنة ١٩٥٦

مادة ٢ — بعد التسجيل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل
العلامات التجارية .

مادة ٣ — يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون
سواء ولا يجوز المزاغة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها
بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن
ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

مادة ٤ — للأشخاص الآتي ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

(١) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنسية .

(٢) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها
عمل حقيقى .

(٣) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر يقيم ببلاد تعامل
مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو فيها عمل حقيقى .

(٤) الجمعيات أو جماعات أرباب صناعة أو المنتجين أو التجار
التي تكون مؤسسة في مصر أو في إحدى البلاد المذكورة آنفاً إذا
كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .

(٥) المصانع العامة .

مادة ٥ — لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي :

(أ) العلامة الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات
أو بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم
أو الصور المادية لها .

(ب) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالأداب أو مخالفة للنظام العام .

(ج) الشعارات العامة والاعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وكذلك أى تقليد للشعارات .

(د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سائلة الذكر الخاصة برقابتها على البضائع أو ضمانها فى حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التى تشمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها فى بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة .

(و) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليداً لها .

(ز) الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبساً خطأيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ح) صورة الغير أو شعاراته مالم يوافق مقدما على استعمالها .

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

(ى) العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو التى تتضمن

بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك
العلامات التي تحتوي على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

الباب الثانى

اجراءات التسجيل

مادة ٦ — يقدم طلب تسجيل العلامة إلى إدارة تسجيل العلامات
التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية
لهذا القانون .

مادة ٧ — لا تسجل العلامات إلا عن فئة واحدة أو أكثر من
فئات المنتجات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ — إذا طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل
نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من
المنتجات يرفض التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين
فه مصدقا عليه أو حكما حائزاً لقوة الشيء المحكوم .

مادة ٩ — يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن ترفض
من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلاقة وتوضيحا على
وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلى الإدارة فى حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن
تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات
خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠ - (١) يجوز للطلاب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تقبل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة ، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي الدولة الفنيين حوزات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ١١ - إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشايتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها فلا يجوز للطلاب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ - يجب على إدارة التسجيل في حالة قبول العلامة للاشهار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطار كتابياً بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملاً على أسباب المعارضة .

وعلى الإدارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة ، وعلى طالب التسجيل أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذه المعارضة مشتملاً على

(١) المادة العاشرة معدلة بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٧٥ مكرر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

الاسباب ، وإذا لم يصل ذلك الرد الادارة في الميعاد اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبة .

مادة ١٣ - قبل الفصل في المعارضة يتعين على الإدارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الإدارة قراراً بقبول التسجيل أو رفضه . وفي الحالة الاولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الإدارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن به .

وإذا رأت الإدارة أن المعارضة في تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قراراً مسيياً بالدير في إجراءاته التسجيل .

مادة ١٤ - يجوز للمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أية وقت طلباً إلى إدارة التسجيل لادخال أية إضافة أو تعديل على علامته لا تمس ذاتيتها أساساً جوهرياً ويصدر قرار الإدارة في ذلك وفقاً للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلاً للطعن بالطرق ذاتها .

مادة ١٥ - يكون للتسجيل أثره في تاريخ تقديم الطلب .

ويجب إشهار التسجيل بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٦ — يعطى المالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة
تشمّل البيانات الآتية :

(أولاً) الرقم المتتابع للعلامة .

(ثانياً) تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .

(ثالثاً) الاسم التجارى أو اسم ولقب مالك العلامة وعمل إقامته
وجنسيته .

(رابعاً) صورة مطابقة للعلامة .

(خامساً) بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .

مادة ١٧ — لكل شخص أن يطلب مستخرجاً أو صوراً
عن السجل .

الباب الثالث

انتقال ملكية العلامة ورهنها

مادة ١٨ — لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز
عليها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم
العلامة فى تمييز منتجاته .

مادة ١٩ — يشمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع
الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن اعتبارها
ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع مالم يتفق على غير ذلك .
وإذا انتقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من

غير العلامة جاز لاقبل الملكية الاستمرار في صناعة نفس المنتجات التي سجلت العلامة من أجاما أو الاتجار فيها مالم يتفق على غير ذلك .
مادة ٢٠ - (١) لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الإلتفاح بها أو رهنا حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك في السجل وإشهاره بالسكيفية التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع التجديد والشطب

مادة ٢١ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ولصاحب الحق أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة ووفقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة وهكذا في كل مدة .

وفي خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية القانونية تقوم إدارة التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل إليه الإخطار بالعنوان المقيّد بالسجل فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ - يجوز للمحكمة بناء طلب أى صاحب شأن أنه تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصورة

(١) المادة (٢٠) معدلة بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ .

جيدة خمس سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ - إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير على نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ - شطب التسجيل أو تجديده يجب إظهاره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - مع عدم الإخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لإدارة تسجيل العلامات ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الإدارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الإدارة أو صاحب الشأن بإضافة أى شيء للسجل قد أغفل تدوينه به أو بحذف أو تعديل أى بيان وارد بالسجل إذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

الباب الخامس

البيانات التجارية

مادة ٢٦ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بياناً تجارياً كل إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

(أ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقاتها أو وزنها .

(ب) الجهة أو البلاد التي صنعت فيها أو أنتجت .

(ج) طريقة صنعها أو إنتاجها .

(د) العناصر الداخلة في تركيبها .

(هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

(و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو Emmas تجارية أو صناعية .
(ز) الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .
مادة ٢٧ — يجب أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعاً على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن أو بها على عنواناتها أو الأغلفة أو القوائم أو أوراق الخطابات أو رسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور .

مادة ٢٨ — لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير مصر يحصل فيها البيع مالم يكن مقترناً ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة

من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن
تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات
لا تشمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير
الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد
له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم
يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن تطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية
أصبحت ألفاظاً عامة تدل في اصطلاح التجارى على جنس الناتج
لا على مصدره وتستثنى من ذلك الاسماء الإقليمية للمنتجات النسيجية .

مادة ٣١ - لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو
درجات فخرية من أى نوع كان سواء أكانت أكتسبت في معارض
أو مباريات ومنحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح
العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للنتجات التي
تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والاسماء التجارية
الذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ويجب أن يشتمل ذلك
على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التي
منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل
للمنتجات الخاصة بالميزات التي منحت للمعرضات المشتركة ما لم يبين
بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ - (١) إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيليه أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بقرار وزاري منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع مالم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار السكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستماض بها عند عدم إمكان ذلك ، على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

الباب السادس الم جرائم والجزاءات

مادة ٣٣ (٢) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو ضلها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

(٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(١) المادة (٣٢) ممدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ المنشور بالجريدة الرسمية عدد رقم ٨٨ مكرر غير اعتيادي في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .
(٢) المادة (٣٣) ممدلة بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامات مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٤٣ (١) - يساقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ إلى ٣٢ من هذا القانون .

(٢) كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب ٢) ، (ج) ، (د) ، (و) ، (ط) ، (س) من المادة الخامسة .

(٣) كل من دون بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥ - (٢) - يجوز لمالك العلامة في أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أى دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية على تسجيل العلامة أمر من القاضى باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص :

(١) عمل محضر حصر ووصف تفصيلي عن الآلات والأدوات

(١) المادة (٣٤) معدلة بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) المادة (٣٥) معدلة بالقرار الجمهوري : قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٩ .

التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في كتابة الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلقة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضع الجريمة وكذلك البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

(ب) توقيع حجز على الأشياء المذكورة في البند السابق على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأمينا يقدره القاضى تقديرأ أولياً لتعويض المحجوز عليه عند الانقضاء ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة في كفاية التأمين التي قدمها الحاجز ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات .

ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله وفي جميع الأحوال تعتبر الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة باطلة إذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية أو جنائية حل من اتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة .

والدعوى عليه أن يعلن دعواه إلى الحاجز وإلى قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين خلال ١٠ يوماً تبدأ من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه أو في تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة .

وفي الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز عليه أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها حالم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين .

مادة ٣٦ - يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تم حجزها بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية أو أن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والسكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات قانونية وكذلك الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

مادة ٣٦ مكرر (١) - في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم على المتهم بمقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجاري لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر .

أواب السابع

أحكام قضاية

مادة ٣٧ - الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صفة صناعية أم تجارية أم لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها (١) المادة ٣٦ مكرر مضافاً بالبرق رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٥٤ .

فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون خصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن في الترخيص تحقيقاً لمصلحة عامة .

مادة ٣٨ (١) - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقائية للعلامة متى تكون موضوعاً على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الصناعية الدولية التي تقام في مصر أو أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ويميز وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٣٩ - العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها في المادة ٢١ لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

مادة ٤٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالآخص على ما يأتي : (٢)

(١) المادة (٣٨) مبدلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ المنشور بالجريدة الرسمية عدد رقم ٨٩ مكرر صادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

(٢) تنفذاً لهذه المادة صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٢٩ منشور بالوقائع المصرية بالعدد ١٥٥ في ٣١/١٢/١٩٢٩ .

(١) تنظيم إدارة تسجيل العلامات التجارية وإسالك السجلات .
(٢) الأوضاع والشروط والمواهب المتعلقة بالإجراءات
الإدارية .

(٣) تقسيم جميع المنتجات - لفرض التسجيل - إلى فئات
تبعاً لنوعها أو جنسيتها .

(٤) الأوضاع والشروط المتعلقة بالأشهار المنصوص عليه في
هذا القانون .

(٥) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .

(٦) تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأشيرات وبيان
الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ مكرر - يكون للموظفين المذكورين بعد صفة
حأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو
المراسيم أو القرارات التي تصدر تنفيذاً له وم :

(١) مدير إدارة مكافحة النش التجاري ووكيلها ومفتشوها
ومساعدوهم .

(٢) رؤساء مكاتب السجل التجاري أو من يقوم مقامهم .

(٣) الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ - لكل شخص ولكل مصري مقيم بمصر وكذلك
لكل جماعة مؤسدة في مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل

مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة
بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كان أكثر رعاية
من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ — تلقى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام
المادةين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٣ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا
القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر
اللائحة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى المنتزه فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٩ يوليو
سنة ١٩٣٩) .

القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والمبادئ الصناعية

الباب الاول — براءات الاختراع

الفصل الاول — احكام عامة

مادة ١ — تمنح براءة اختراع وفقاً لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء كان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ — لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

(١) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها إخلال بالآداب أو النظام العام .

(ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطريق عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها .

مادة ٣ — لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

١ — إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ — إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طالب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو هن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو جزء منه فى المسادة المذكورة .

مادة ٤ — يمد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل براءات الاختراع » ، تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

مادة ٥ — للأشخاص الآتى ذكرهم حق طلب براءات الاختراع

١ — المصريين .

٢ — الأجانب الذين يقيمون فى مصر أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

٣ — الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقى .

٤ — الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المفتحين أو التجار أو العمال التى تؤسس فى مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٦ - يكون الحق في البراءة للمخترع أول من آلت إليه حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعاً شركة بالتساوى بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ - إذ كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لمصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر إسم المخترع في البراءة ، وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تعويض عادل عن كلف الكشف على الاختراع أو من صاحب العمل .

مادة ٨ - في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المذشأة العامة أو الخاصة الملحق بها للمخترع يكون لمصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم

الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ — الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

مادة ١٠ — تحول البراءة مالكيها دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ — لا يبرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة فيكون له حق استغلال الاختراعات لحاجات منشأته، دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها .

مادة ١٢ — مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة ، تبدأ من تاريخ طلب البراءة .

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لا تتجاوز خمس سنوات . بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن الاختراع له أهمية خاصة ، وأنه لم يجن منه ثمرة تناسبه مع جهوده ونفقاته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن

بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائى .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة د، من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ - يدفع عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم قدره خمسة جنيهات .

ويدفع رسم سنوى لإبتداء من السنة الثانية لغاية إنتهاء مدة البراءة ويكون هذا الرسم مائة قرش من السنة العادية . ويزداد سنوياً بإضافة خمسين قرشاً عن السنة السابقة .

ولانترد هذه الرسوم بأية حال .

مادة ١٤ - إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق لمن منحت عنه براءة ، جاز للمصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهى مدتها بإنتهاء مدة البراءة الأصلية ، ويدفع عند تقديم الطلب رسم قدره ثلاثة جنيهات .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

الفصل الثاني - إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ - يقدم طلب البراءة من المخترع أو من آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع ، وفقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من طلب واحد .

مادة ١٦ - يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفّن بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء، وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ - يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٨ - تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من مما يأتي :

(١) أن الطلب مقدم وفقاً لأحكام المادة ٢٥ من هذا القانون .

(٢) أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .

(٣) أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ - لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب لإجراء التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب وفقاً لأحكام المادة

السابقة ، وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية . فإذا لم يتم الطالب بهذا الإجراء أعتبر متنازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي غير قابل للعamen .

مادة ٢٠ - إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته في إصدار البراءة ويحب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

٢٢ - تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتسكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة وللجنة أن تستعين برأي ذوى الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ - القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ - منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشئون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية فعليها أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به .

ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشئون الدفاع وله والسبب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان للقرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو تاريخ صدور القرار . ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ - يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أي وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه مع بيان ماهية التعديل وأسبابه بشرط ألا يؤدي للتعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ - لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات

البراءات والمستندات الخاصة بها ، وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يعالج على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالسكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ - ينتقل بالميراث الحق في البراءة وجميع الحقوق المترتبة عليها وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بموئ وبغير موئ ، كما يحوز رهنها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات . ويكون النشر من انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ - يحوز للدائمين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم ، وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات للحجز الأعيان المنقولة أوحجز للدين لدى الغير . وتعني إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ويحضر مرمى المزايد لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن الحجز بالسكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع
الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات
ونزع ماسكيتها للمنفعة العامة

مادة ٣٠ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبا قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءات بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١ - إذا رأت إدارة براءات الاختراع برغم قواعد المواعيد المنصوص عليها في الفقرات الأولى من المادة السابقة أن عدم استقلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة وجاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستقلال الاختراع على الوجه الأكمل .

مادة ٣٢ - إذا كان لاستقلال الاختراع أهمية كبرى للصناعات القومية وكان هذا الاستقلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستقلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستقلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستقلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراهى في منح الترخيص ، وفي تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية

الالاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى . ويصح أن يكون ذلك شاملا لجميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها كما يصح أن يكون مقصوراً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفى هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض عادل .
ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى
المادة ٢٢ .

ويكون النظم من قرارها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ،
وفى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة بالنظم .

الفصل الخامس - انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ - تنفضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع فى
الأحوال الآتية :

(أ) انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقاً لنص
المادة الثانية عشر من هذا القانون .

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

(ج) صدور حكم بجائز لقوة الشئ المقضى به بإعلان البراءة .

(د) عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ
استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المفتية في الاحوال السابقة بالسكيفية التي
تعيها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ - لإدارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن أن يطلب
إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التي
تكون قد منحت مخالفه لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون
وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء البراءات متى تقدم لها حكم بذلك
حائز لقوة الشيء المقضى به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب إدارة براءات الاختراع
أو بناء على طلب ذى الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه
أو بتعديل أى بيان وارد فيه مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان
دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين
لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذى شأن أن يطلب إلى إدارة
براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الباب الثانى - الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً
صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان
لاستخدامه في الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

مادة ٣٨ - يعد بوزارة الصناعة ، سجل يسمى « سجل الرسوم
والنماذج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع

البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الحسنيين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة .

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ - تعلى إدارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

ثانياً - الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثاً - اسم المالك ولقبه وجنسيته وعمل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً
للاشتراطات القانونية .

ويعلم التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية
لهذا القانون .

مادة ٢٢ ع - لكل شخص أن يطلب مستخرجاً أو صوراً
من السجل .

مادة ٢٣ ع - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على
الغير إلا بعد التأشير به في السجل ونشره بالكيفية التي تقررها
اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ ع - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو
النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالي إذا ما قدم
مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة
عن كل مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر الثاني
لانتهاؤ مدة الحماية بإخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة
الشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب
التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

مادة ٢٥ ع - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج
وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً .

ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ (١) — لكل ذى شأن أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديداً وقعه التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ المقضى به .

مادة ٤٧ — شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للأوضاع التى تقرها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث — احكام مشتركة

الفصل الاول — الجرائم والعزائم

مادة ٤٨ — يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين وبغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من قلد موضوع اختراع منعت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .

(٢) كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقاً لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو لتداول أو استورد من

(١) معاملة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - القوانين المصرية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ - العدد ١٠١ مكرر .

الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر .

(٤) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التثبيت أو غير ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة الاختراع^١ . سجّله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٩٤ (١) — يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلي على المنتجات والبضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها وتجهز هذه الأشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع الحجر إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير عني في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم والنموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام — عدا

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ الوائتم المدة ١٠١ مكرر في

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الإجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الإجراءات بمرسنة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الإجراءات تدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات ، أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر بإتلافها عند الاقتضاء ولها أن تأمر بكل ماسبق حتى في حالة الحكم بالعروة لعدم توافر ركن القصد الجنائي ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع النش والتدليس جرائم متماثلة في العود .

الفصل الثاني — أحكام ختامية

مادة ٥٢ — ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .
مادة ٥٣ — إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل يجوز لذي الشأن أولمّن آلت إليه حقوقيه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة سنة من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي . وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

مادة ٥٤ — لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوى التابعة لأحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

مادة ٥٥ - تطبيق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - لا يجوز لموظفي إدارة براءات الاختراع، أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية ، أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات الحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل للرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتي :

١ - تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمساك السجلات الخاصة بها .

٢ - الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

٤ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والهدادات وبمختلف الأعمال والتأثيرات .

مادة ٥٨ — يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام
الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التى تكون مصر منضمة
اليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ — تلتى من قانون العقوبات الاحكام التى تخالف
هذا القانون .

مادة ٦٠ — على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحربية
والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويكمل به بعد ثلاثة أشهر
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١
بالإنهجة التنفيذية للقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١)
الباب الاول - فى براءات الاختراع
١ - فى اجراءات طلب البراءة

مادة ١ - يقدم طلب البراءة إلى إدارة براءات الاختراع على
استمارة رقم (١) المرافقة نموذجها .

مادة ٢ - يرافقه طلب البراءة علاوة على ما هو منصوص عليه
فى المادة ١٦ من القانون ما يأتى :

(١) بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسوم التى توضح
موضوعه .

(٢) مستخرج من صفحة القيد بالسجل التجارى أو مستخرج
رسمى من عقد الإنشاء أو نسخة من نظام الشركة إذا كان الطالب
شركة أو هيئة .

(٣) صورة من الوصف التفصيلى للاختراع ورسمه وغير ذلك

(١) اللوائح المصرية فى ١٢ يوليو سنة ١٩٥١ - العدد ٧١ مكرر .

من المستندات التي أودعت مع طلب البراءة المقدم إلى الدولة الأجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية بها وذلك إذا كان الطلب مستنداً إلى المادة ٥٣ من القانون .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه .

(٤) الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة إذا وجدت .

مادة ٣ — تعطى الطلبات أرقاماً متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة .

ويعطى الطالب إيصالا يبين فيه الرقم المتتابع للطلبات وتاريخ وساعة وروده .

ويختم الطالب ومرفقاته بخاتم الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٤ — تسجيل الطلبات في دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب .

(٢) تاريخ تقديم الطلب .

(٣) اسم الطالب ولقبه أو اسم وعنوان الشركة أو الهيئة .

(٤) اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب براءة عن الاختراع

وتاريخ تقديمه إليها إذا كان الطالب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

(٥) تاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند صدوره ورقم البراءة .

مادة ٥ - يعد فهرس هجائي للطلبات التي تقدم للإدارة ويشتمل الفهرس على بيان اسم الطالب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة تقديمه .

ويعرض الفهرس على الجمهور بالمكتبة بإدارة براءات الاختراع

٢ - في رسوم الاختراع

مادة ٦ - لا يجوز أن يشتمل وصف الاختراع في ذاته على أي رسم أو كروكي غير الرسوم البيانية والمعادلات الكيميائية وما يمثلها وتوضع هذه المعادلات برسم يعد طبقا للأوضاع الواردة في المواد التالية أو كروكي على قماش رسم على أن يلحق الرسم أو الكروكي بوصف الاختراع .

مادة ٧ - يعد رسم الاختراع على ورق رسم متين من النوع الأبيض النقي المضبوط ويجب أن يكون الورق ذا سطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من التلويح وقابلة للنقل الفوتوغرافي على أشكال واضحة .

ولا يجوز إعداد الرسم أو لصقه على ورق مقوى .

مادة ٨ - يكون مقاس الورق المستعمل في الرسم ٢٣ سم في الارتفاع ومن ٢٠ إلى ٢٢ سم أو من ٤٠ سم إلى ٤١ سم في العرض . ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض سنتيمتر ونصف .

ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند الافتضاء .
وتعطى الأشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاماً متتالية وتترك
حسافة بين كل شخص وآخر .

مادة ٩ - يراعى في إعداد رسوم الاختراع القواعد الآتية :
(١) استعمال الممداد الأسود الداكن ، الحبر الصيني ، في
تخطيط الرسم .

(٢) أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانسة .
(٣) الإقلال من خطوط التفسير والتظليل ويجب ألا تكون هذه
الخطوط ملتصقة ببعضها أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .

(٤) ألا تختلف خطوط التظليل كثيراً في سمكها عن الخطوط
الرئيسية .

(٥) ألا يجوز إبراز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو
التلوين .

(٦) أن يكون مقياس الرسم كافياً لإبراز الاختراع بوضوح
وأن يقتصر الرسم على أجزاء الاختراع التي تحقق هذا الغرض .

ولا يجوز إثبات مقياس الاختراع أو أى جزء منه على الرسم ذاته
وفي حالة إثبات المقياس يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .

(٧) أن ترسم الأشكال وضع رأسى بالنسبة إلى ورقة الرسم .

(٨) أن تكتب الحروف والأرقام التي تستخدم في الإشارة إلى

أجزاء الرسم بشكل واضح ، ولا يقل ارتفاعها عن ٢٠ المليمترات وأن تستخدم الحروف والأرقام ذاتها في الأوضاع المختلفة للرسم ، وفي حالة كتابة الحروف والأرقام خارج الرسم يجب وصلها بالأجزاء التي تشير إليها بخطوط رفيعة .

(٩) أن تكون ورقة الرسم خالية من الثنى والتكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر في صلاحيتها للنقل والتصوير الفوتوغرافي .

مادة ١٠ - يوضع على ورقة الرسم البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب في أعلى الورقة من جهة اليسار .

(٢) عدد الأوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة وذلك في أعلى كل ورقة من جهة اليمين .

(٣) عبارة « أصل » في أعلى الورقة من جهة اليمين تحته البيان السابق .

(٤) الرقم المتتابع لطلب البراءة وتاريخ تقديمه في أعلى الورقة من جهة اليسار .

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان يتعلق بتسمية الاختراع أو وصفه .

ويوقع الطالب أو من ينوب عنه في أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى .

مادة ١١ - تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الأصل منها

بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة وتكون الحروف والأرقام التي تشير إلى أجزاء الرسم والخطوط الموصلة بينهما وبين هذه الأجزاء بالقلم الرصاص الأسود .

وفي حالة إعداد الرسم باليد يجوز أن تكون الصورة على قماش رسم .

ويكتب في أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة : صورة طبق الأصل ، تحت البيان الخاص بعدد الأوراق المشتغل عليه الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة .

٣ - العينات والنماذج

مادة ١٢ - يجوز لإدارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

ويحضر الطالب قائمة بالعينات وأنواعها ويضمنها الوصف التفصيلي للاختراع أو يلحقها به .

ويكتب بيان عن تقديم هذه البيانات في أعلى الوصف التفصيلي للاختراع وفي النشر في صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

مادة ١٣ - تقدم العينات المنصوص عليها في المادة السابقة في زجاجات لا يزيد ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجى على ٤ سم وتغلق بإحكام بسدادة تختم بالجمع الأحمر ، ويكتب على العينات بيان يشير إلى الصلة بينها وبين الإنتاج الوارد ذكره في وصف الاختراع

ويكتب البيان على بطاقة تلتصق على العينة أو تعلق بها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يجاوز مقياس البطاقة ١٠ سم طولاً و ٧ سم عرضاً .

مادة ١٤ - إذا تعلق الاختراع بمادة ملونة قدمت عينة منها وفقاً لأحكام المادتين السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلع طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج - بقدر الامكان - مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقياس ٣٣ سم طولاً و ٢١ سم عرضاً ويكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الاختص مايتعلق بتركيب محاليل الأحماض المختلفة ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى امتصاص اللون في أحماض الصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة الثابتة على الأقمشة المعبوضة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباغة وتحمل البطاقة بياناً يشير إلى الصلة بين المادة التي استخدمت في الطبع أو الطباغة وبين ماذكر عنها في وصف الاختراع .

ويكتب على عينات المواد السامة والكأوية والمفرقات وسريعة الاشتعال بيان نوعها .

مادة ١٥ - يجوز للإدارة في غير الأحوال السابقة تكليف الطالب بتقديم عينات أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقاً للاشتراطات الخاصة التي تميمها .

٤ - بعض طلب البراءة

مادة ١٦ - إذا تبين أن الاختراع يحوز استخدامه على وجه يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة جاز لإدارة براءات الاختراع أن تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام الاختراع على هذا الوجه .

مادة ١٧ - إذا كان قرار الإدارة بقضى بإدخال تعديلات عليه فعليها أن تحظر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بقرارها مع بيان أسبابه .

وإذا لم يقم الطالب بإجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الاخطار أعتبر متنازلاً عن طلبه .

مادة ١٨ - يحوز للطالب أن يتظلم من قرار الإدارة سائلة الذكر إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ويقدم التظلم من مستختين على الاستمارة رقم (٢) المرافقة (١) .

وتحظر إدارة البراءات المتظلم بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم وتكلفه بالحضور أمامها ويجب أن يصل الإخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

مادة ١٩ - يحوز أن يضر بمثل لإدارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات المتظلم .

(١) تراجع الاستمارات والجداول الخاصة بهذا القرار في اللوائح المصرية الصادرة في ١٢ بولاية سنة ١٩٥١ - الممدد ٦١ مكرر .

وينظر المتظلم بقرار اللجنة وأصحابه بخطاب موصى عليه .

٥ - الاعلان عن طلب البراءة

مادة ٢٠ - (١) إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في القانون وقدم لاحكام للاتحة - فعلى الطالب أداء رسوم النشر عن قبول الطلب في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الإخطار بقبول الطلب وإلا أعتبر كأن لم يكن . وعلى إدارة البراءات بعد أداء رسوم النشر إجراء ما يأتي :

أولاً : أن تنشر عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته - وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها وعنوانها ومركزها الرئيسي ونوعها والفرض من تكوينها .

(٢) تسمية الاختراع .

(٣) تاريخ تقديم الطلب .

(٤) تاريخ تقديم طلب براءة عن الاختراع في الخارج إذا كان الطلب مستنداً إلى المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

(٥) الرقم المتتابع للطلب .

(١) معدة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ - اللوائح المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ١٨) .

ثانياً : أن تطلع الجمهور — في إدارة البراءات على ملف طلب البراءة مشتملاً على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به .

ثالثاً : (١) أن تكلف الطالب أن يقوم على نفقته بطبع وصف الاختراع ورسمه إن وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع حشفوفاً بالرسم الذى يوضح موضوعه طبقاً لمقتضيات الأحوال ويجب على الطالب أن يقدم (١٢٥) مائة وخمسة وعشرين نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان المختصر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب وإلا اعتبر كأن لم يكن .

رابعاً : أن يودع في المكتبة المنصوص عليها في المادة ٥٢ وصف الاختراع والبيان المختصر بعد طبعهما .

٦ — المعارضة في اصدار البراءة

مادة ٢١ — تقدم المعارضة في إصدار البراءة إلى إدارة البراءات من لستين على الاستمارة رقم ٢ المرافقة نموذجها خلال شهرين من تاريخ النشر عن طلب البراءة .

مادة ٢٢ — تعلن إدارة براءات الاختراع طالب البراءة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البراءة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ

(١) معدة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٥ .

إعلانه بها ويكون الرد من لسختين على الاستجابة رقم (٤) المرافق
نموذجها وترسل الإدارة إلى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه
خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه .

مادة ٢٣ — يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢
من القانون ميعاداً للفصل في المعارضة يخطر به طالب البراءة والمعارض
قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٤ — إذا قررت اللجنة نذب خبير وجب أن يتضمن
قرارها :

- (١) بياناً دقيقاً لمورية الخبير .
- (٢) الاجل المضروب لإبداء تقرير الخبير .
- (٣) تاريخ الجلسة التي تعين لمناقشة التقرير .

مادة ٢٥ — إذا كان الخبير من موظفي الحكومة أعلنته اللجنة
بقرار نذبه عن طريق المصلحة التابع لها . أما إذا كان من غيرهم
وجب إعلانه بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٦ — إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة
هذا الاختيار .

مادة ٢٧ — على إدارة براءات الاختراع أن تخطر الخصوم
بقرار اللجنة وبأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره وذلك
بكتاب موصى عليه بعلم وصول .

٧ - إصدار البراءة

مادة ٢٨ - إذا لم تقدم معارضة في إصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها وجب على إدارة البراءات استصدار قرار بمنحها .

مادة ٢٩ - إذا تنازل الطالب - قبل منح البراءة - عن حقه في البراءة كله أو بعضه جاز للتنازل له أن يطلب من الإدارة إصدار البراءة بإسمه بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

ويحرم الطلب على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الأصل منه .

مادة ٣٠ - ينص القرار الصادر بمنح البراءة على ما يأتي :

(١) رقم البراءة .

(٢) اسم المخترع .

(٣) اسم مالك البراءة وجنسيته وعمل إقامته وإذا كان شركة فيذكر عنوانها أو إسمها ومركزها الرئيسي .

(٤) تسمية الاختراع .

(٥) مدة الحماية وتاريخ بدايتها وانتهائها .

وبالنسبة للبراءات الإضافية يشار في القرار إلى رقم وتاريخ

البراءة الأصلية وتاريخ انتهاء حمايتها .

مادة ٣١ - ينشر القرار الصادر بمنح البراءة في صحيفة براءات الاختراع .

٨ — الترخيص الإجبارى فى استقلال الاختراعات والفناء البراءات

مادة ٣٢ — يقدم طلب الحصول على الترخيص الإجبارى فى استقلال الاختراع إلى إدارة البراءات على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

وتعلن الإدارة صاحبة البراءة بصورة من الطلب وعليه أن يقدم رده إليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه .

وتعلن الإدارة قرارها لمالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها وطلب الترخيص وينشر القرار فى صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى سجل البراءات .

مادة ٣٣ — يقدم طلب إلغاء البراءة إلى إدارة البراءات على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها وتنشر الإدارة عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها بكتاب موصى عليه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يخطر الإدارة باعتراضه على طلب الإلغاء خلال ١٤ يوماً من حصول الإعلان والنشر ويجوز الإخطار على الاستمارة رقم (٨) نموذجها .

وتصدر إدارة البراءات قرارها وتنشره فى صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى سجل البراءات .

٩ - في اداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ - ترسل إدارة براءات الاختراع - قبل بداية السنة المستحق عنها الرسم بشهر - إخطاراً لصاحب البراءة تطلبه بتاريخ استحقاقها .

مادة ٣٥ - يقدم طلب تجديد مدة البراءة إلى إدارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الإدارة القرار الصادر في شأن التجديد مالك البراءة وأصحاب الحقوق بها وتُنشر في صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به في سجل براءات الاختراع .

مادة ٣٦ - يقدم الطعن في القرار الصادر في شأن تجديد البراءة على الاستمارة رقم ١٠ المرافق نموذجها من كل ذي شأن خلال شهر من حصول الإعلان بالقرار ونشره إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .

١٠ - في انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٣٧ - ينشر عن انتقال ملكية البراءات أو رهنها أو الحجز عليها في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له .

١١ - في بطلان براءات الاختراع ولغائها وانتهائها أو تبدلها

مادة ٣٨ - إن يصدر إصلحته حكم نهائي ببطلان البراءة أو لغائها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع التأشير بالحكم في سجل براءات الاختراع والنشر عنه في صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعاً بصورة رسمية من الحكم.

مادة ٣٩ - ينقضي عن البراءات المنتهية والمعدلة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المنزوعة ملكيتها للنفعة العامة في صحيفة براءات الاختراع ويشتمل النشر على الرقم المتتابع للبراءة وتاريخ انتهائها وسببه ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع .

١٢ - في سجل براءات الاختراع

مادة ٤٠ - يقيد القرار الصادر بمنح البراءة في سجل براءات الاختراع ويشتمل السجل على البيانات الآتية المنصوص عليها في المادة ٣١ .

مادة ٤١ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب من إدارات براءات الاختراع تدوين البيانات الآتية في السجل :

(١) تغيير اسم ولقب المالك أو جديده أو مهنته أو عنوانه وإذا كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو مركزها الرئيسي.

(٢) كل تغيير في العنوان الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٣) المرافق نموذجها .

١٣ - الحماية الواتية للاختراعات

مادة ٤٣ ع - (١) إذا رغب صاحب الاختراع في ضمان الحماية المؤقتة لاختراعه في أحد المعارض الأعلى أو الدولية وفقاً للمادة ٥٢ من القانون يجب عليه أن يخطر لإدارة البراءات برغبته في العرض قبل حصوله ويحمر الإخطار على الاستمارة رقم ١٤ المرافق نموذجها مشفوعاً ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمه ، ويجوز للإدارة أن تكلفه بتقديم أي بيان آخر يتعلق باختراعه إذا رأت ذلك ضرورياً للوقوف على عناصر الاختراع والغرض منه .

مادة ٤٣ ع - تقيد طلبات العرض في سجل يشتمل على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ تقديم الطلب .
- (٢) اسم المعارض .
- (٣) المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .
- (٤) تسمية تدل على موضوع الاختراع .
- ولكل شخص حق الاطلاع على السجل بدون مقابل .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ القوائم العدد ٩ في ٩
غوفبر ١٩٥٣ .

مادة ٤٤ - (١) تعطى إدارة براءات الاختراع لطالب شهادة الحماية المؤقتة بدون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة لطالب الحقوق التي تترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

١٤ - احكام عامة

مادة ٤٥ - يجوز لصاحب الشأن أن يفيب عنه وكيلاً في تقديم طلب البراءة أو أخطار المعارضة في إصدارها أو في اتخاذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو في هذه اللائحة .

وإذا كان طالب البراءة أو المعارض في إصدارها غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيلاً له فيها ترسل إليه جميع الإخطارات والمستندات والأوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصاً ويحفظ مع الأوراق المقدمة بالإدارة .

مادة ٤٦ - لكل شخص أن يطلب الإطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ماعدا تقارير موظفي الإدارة عن طلبات البراءات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على مستخرجات أو صور من

(١) معدلة بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٣ .

السجلات أو المستندات المتقدم ذكرها ويحرر الطالب على الاستمارة رقم (١٥) المرافق نموذجها .

مادة ٤٧ — إذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه في الحصول على براءة في الخارج عن الاختراع ذاته جاز له أن يطلب من إدارة براءات الاختراع شهادة عن تقديم طلبه في مصر .

وتشتمل الشهادة على بيان الفرض من إعطائها وتشفع بصورة من الطلب ومرفقاته ويجوز للإدارة — قبل إعطاء الشهادة — أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من المستندات المتقدم ذكرها .

مادة ٤٨ — إذا فقدت البراءة أو تلفت جاز لمالكها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع إعطاء صورة طبق الأصل منها .
ويحرر الطالب على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها .

مادة ٤٩ — يجوز لصاحب البراءة أن يطلب من إدارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابى وقع في طلب البراءة أو في وصف الاختراع أو في القرار الصادر بمنح البراءة أو في بيان وارد في سجل براءات الاختراع .

ويحرر الطالب على الاستمارة رقم (٧٧) المرافق نموذجها .

مادة ٥٠ — إذا قدم طلب البراءة مستنداً إلى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التي تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

ماد ٥١ - ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة
الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم
(١) المرافق .

مادة ٥٢ - يلحق بإدارات براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث
والمصنفات والنشرات التي تتناول شئون الملكية الصناعية والعلوم
والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التي تصدر
في البلاد الأجنبية وترد لمصلحة الملكية الصناعية عن طريق التبادل
وتودع بها المستندات والفهارس التي تعرض على الجمهور .
ويهرح للجمهور بالاطلاع على مانقدم بغير مقابل .

مادة ٥٣ - تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الأسبوع الأول
من كل شهر صحيفة تسمى صحيفة براءات الاختراع تنشر فيها
البيانات التي يوجب القانون سالف الذكر الإعلان عنها وذلك طبقاً
لأحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضاً النشرات الآتية في الشهر الأول من كل سنة :
(١) لشرة تشتمل بيانات موجزة لأوصاف الاختراعات التي
صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .
ويشفع وصف الاختراع بالرسوم التي توضح موضوعه كلاً
اقتضى الحال ذلك .

(٢) لشرة بأسماء الأشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة
السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية .

(٢) نشرة بأرقام براءات الاختراع التى صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفنى الذى تتبعه إدارة براءات الاختراع فى تبويب الاختراعات المسجلة .

الباب الثانى

فى الرسوم والنماذج الصناعية

١ - فى طلبات التسجيل

مادة ٥٤ - يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستلزة رقم (١) المرافق نموذجها .
مادة ٥٥ - يرافق طلب التسجيل ما يأتى :

(١) لسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الإنتاج المخصص له الرسم إذا أمكن تليبيتها على ورقة من مقاس ٢٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفاً للمستندات المرافقة لها .

(٢) إذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الاسامى .

(٣) إذا كان الطالب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون فترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة الاجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية

في تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لانجارت
ثلاثة أشهر .

(٤) إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون،
فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

مادة ٥٦ — تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها في
المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٢٣ X ٢١ سم لا يستعمل
منه للتصوير سوى وجه ويكون شكل الرسم أو النموذج في وضع
رأسي بالنسبة للورقة . وإذا قدم أكثر من شكل واحد للرسم أو
النموذج وجب أن تكون الأشكال جميعها على الورقة ذاتها ويجب
أن يوضح ما إذا كان كل شكل يمثل منظرأ كاملاً أو أمامياً أو جانبياً
أو غير ذلك .

وإذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر
على ورق أو قماش .

مادة ٥٧ — لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات
أو حروف أو أرقام ويجب إزالتها من الصورة أو المينة إلا إذا
كانت من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

مادة ٥٨ — إذا كان الرسم تكراراً لشكل واحد وجب أن تشمل
لنسخة الشكل كاملاً وجزءاً من تكرراره طولاً وعرضاً .

مادة ٥٩ — إذا اشتمل الرسم على اسم شخص على قيد الحياة

أو صورته وجب على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن
استخدام اسمه أو صورته .

فإذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفي حديثاً كان عليه أن يقدم
ما يثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته .

مادة ٦٠ - تكتب على الورقة المخصصة للنسخة الرسم أو
النموذج البيانات الآتية :

(١) الرقم المتابع للرسوم أو النماذج الملحقة بطلب التسجيل
وذلك في أعلى الورقة من جهة اليمين .

(٢) توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين .

ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان على الرسم أو النموذج
أو المنتجات المخصص لها .

مادة ٦١ - تعطى طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج أرقاماً
متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة
ويعطى الطالب إيصالا يبين فيه الرقم المتابع للطالب وتاريخ وساعة
وروده .

ويختم الطلب ومرفقاته بختم الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتابع
للطالب وتاريخ تقديمه .

مادة ٦٢ - تقيد جميع طلبات التسجيل في دفتر خاص يشتمل
على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب .

(٢) تاريخ تقديم الطلب .

(٣) إسم ولقب الطالب . وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر إسمها أو عنوانها .

(٤) إسم ولقب الوكيل في صالة وجوده .

(٥) إسم الدولة الأجنبية التي تقدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك إذا كان الطلب مقدماً بالاستفاد إلى المادة ٥٣ من القانون .

مادة ٦٣ — لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعترض على طلب التسجيل في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الطلب لا يطابق الشروط المشار إليها في المادة ٣٩ من القانون .

(٢) إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع قانون معمول به في مصر أو يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة إليها .

(٣) إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة .

مادة ٦٤ — إذا كان قرار الإدارة يقضى برفض التسجيل فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالأسباب خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور القرار . ولطالب أن

يتمثل من هذا إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون.
خلال شهر من تاريخ استلامه الإخطار .

مادة ٦٥ — يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بقيد
الطلبات المقبولة في سجل الرسوم والنماذج الصناعية .
ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب .

(٢) تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .

(٣) اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته وإسمه التجارى .
إن وجد .

فإذا كان المالك شركة أو هيئة يذكر إسمها وعنوان مركزها
الرئيسى والغرض من تأليفها .

(٤) المحل المختار بالملكية المصرية الذى ترسل إليه المكاتبات
والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

(٥) عدد الرسوم والنماذج المرافقة للطلب وبيان المنتجات
الصناعية المخصصة لها .

(٦) التعديلات والإضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .

(٧) انتقال ملكية الرسوم أو النماذج .

(٨) تجديد التسجيل وشطبها .

(٩) إسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها أول طلب تسجيل للرسم

أو للنموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة (٥٣) من القانون .

(١٠) اسم المعرض الذي عرضت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمي إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة (٥٣) من القانون .

مادة ٦٦ - يسهر التسجيل في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويجب أن يشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لتسجيل الرسم أو النموذج .

(٢) تاريخ تقديم طلب التسجيل .

(٣) عدد الرسوم أو النماذج الملحقة بالطلب وبيان المنتجات الصناعية المختصة لها .

(٤) اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها وعنوانها ونوعها وعنوان مركزها الرئيسي والغرض من تأليفها .

(٥) اسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه .

(٦) اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٥ من القانون .

٣ - في انتقال ملكية الرسم أو النموذج

مادة ٦٧ - يحصل التأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناء على طلب يقدم لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية عن انتقلت إليه الملكية أو من نائبه على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجها .

مادة ٦٨ - يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو النموذج مع صورة طبق الأصل منها تحفظ بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أما الأصل فيرد إلى الطالب .

وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطالب مستخرج رسمي من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الاساسى .

مادة ٦٩ - تقوم الإدارة بالتأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالمالك الجديد ووكيله إن وجد ومنح انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل وتخضع لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بمحصول التأشير .

مادة ٧٠ - يشتر انتقال ملكية الرسم أو النموذج في صحيفة الرسوم والنماذج ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

(٢) رقم وتاريخ الصحيفة التى شربها التسجيل .

(٣) اسم مالك الرسم أو النموذج السابق .

(٤) إسم من انتقلت إليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر إسمها أو عنوانها والغرض من إنشائها ومركزها العام .

(٥) إسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه .

(٦) تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل .

(٧) في تجديد مدة الحماية والتعديل في السجل ومحو التسجيل .

مادة ٧١ — يحرم طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستجارة رقم ٣ المرافق نموذجها .

مادة ٧٢ — يشترط تجديد مدة الحماية في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

(٢) إسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .

(٣) رقم وتاريخ الصحيفة التي شربها التسجيل .

مادة ٧٣ — يجوز لمالك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية في السجل :

(١) تغيير إسم المالك أو إسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته

وإذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل

تغيير في إسمها أو عنوانها أو الغرض من إنشائها أو مركزها الرئيسى .

(٢) كل تغيير في العنوان الذى ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

(٣) تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب التسجيل أو فى أى بيان وارد فى السجل .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها .

مادة ٧٤ — تدون الإدارة البيانات المعدلة فى السجل وتشهرها فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان التعديل مع الإشارة إلى رقم وتاريخ الصحيفة التى شرف فيها الرسم والنموذج .

مادة ٧٥ — لمن يصدر لمصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج أن يطلب من إدارة الرسوم والنماذج الصناعية التأشير بالحكم فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ المرافق نموذجها مشفوعاً بصورة رسمية من الحكم .

مادة ٧٦ — يشهر محو التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتابع لطلب التسجيل .

(٢) اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .

(٢) رقم وتاريخ الصحيفة التي شرع بها التسجيل .

(٤) سبب المحو وتاريخ حصوله .

٤ - في المعارض الاهلية والبلدية

مادة ٧٧ (١) - إذا رغب صاحب الشأن في عرض رسمه أو نموذجيه أو في عرض الإنتاج المخصص له الرسم أو النموذج في أحد المعارض الاهلية أو البلدية أو إذا رغب في نشر وصف الرسم أو النموذج مدة إقامة المعرض جاز له أن يكفل للرسم أو النموذج الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون ، على أن يخضع لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية برغبته في العرض قبل حصوله على الاستمارة رقم ٦ المرافقة لنموذجها ، ويشفع بالإخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ .

مادة ٧٨ - تعيد العائلات في سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) تاريخ تقديم الطلب .

(٢) اسم المعارض .

(٣) المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .

(٤) عدد الرسوم والنماذج وبيان المنتجات الصناعية المخصصة ؛

(١) معدلة بالقرار ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية . لعدد ٩٠ في ٩

نوفمبر سنة ١٩٥٣

لها على أن لا يجاوز عددها الخمسين ولكل شخص حق الإطلاع على
هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٧٩ (١) — تعطى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية لطالب
شهادة بالحماية المؤقتة دون مقابل وتسكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق
المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج ، وذلك خلال مدة لا تجاوز
حسنة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

٥ — الإطلاع والمستخرجات والشهادات

مادة ٨٠ — يكون للأشخاص المذكورين بعد حق الإطلاع
على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة حمايتها :

(١) مالك الرسم أو النموذج المقيّد اسمه في السجل أو من ينديه
المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص :

(٢) كل من يحصل على أمر من المحكمة بالإطلاع إذا قدم
البيانات التي تمكن الإدارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج
المطلوب الإطلاع عليه .

ويحصل الإطلاع بحضور موظف مسئول تنديه إدارة الرسوم
والنماذج الصناعية لهذا الغرض . ولا يجوز خلال مدة الحماية إعطاء
صورة من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكها التي انتهت
مدة حمايتها .

(١) مدلة القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ — الوقائع المصرية العدد ٩٠ في ٩
نوفمبر سنة ١٩٣٩ .

مادة ٨١ - يجوز لكل شخص أن يطالع على الرسوم والنماذج -
مادة ٨٢ - تعطى الإدارة صاحب الرسم أو النماذج التي يرغب
في تسجيلها في الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بمصر وتشتمل
الشهادة على بيان الغرض عن إعطائها وتشفع بصورة من الطالب
والرسوم أو النماذج المرافقة له .
ويجوز للإدارة قبل إعطاء الشهادة أن تكاف الطالب بتقديم
صورة طبق الأصل من هذه الرسوم والنماذج .

احكام عامة

مادة ٨٣ - إذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها
أن يطلب من إدارة الرسوم والنماذج الصناعية إعطاء صورة طبق
الأصل منها .

ويحرم الطالب على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجا .

مادة ٨٤ - يجوز لصاحب الشأن أن يذيب عنه وكيل في تقديم
طلب التسجيل للرسم أو النموذج الصناعي أو لإخطار المعارض في
التسجيل أو في اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في
القانون أو هذه اللائحة .

وإذا كان صاحب الشأن غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه
أن يعين وكيل له فيها ترسل إليه جميع الإخطارات والمستندات
والأوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصاً ويحفظ مع الأوراق
المقدمة للإدارة .

مادة ٨٤ مكرر (١) - يجوز لصاحب الشأن أن يقدم إلى إدارة
براءات الاختراع أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب
الأحوال طلباً لمد الميعاد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية
من المادة ١٧ والفقرة الأولى من المادة ١٨ وفي المادة ٢١ وفي
الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ وفي المادتين ٢٣
و ٢٤ من هذه اللائحة - وذلك إذا وجدت لديه أسباب جدية تبرر
مد الميعاد على أن تذكر هذه الأسباب في الطلب .

ويقدم الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم
قدره جنيه مصري وذلك قبل حلول اليوم الأخير للميعاد المطلوب مده
ب عشرة أيام على الأقل وإلا اعتبر الطلب كأن لم يكن .

وعلى إدارة البراءات أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن
تبلغ الطالب قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب
موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل حلول اليوم الأخير للميعاد
ب خمسة أيام على الأقل .

وإذا صدر قرار الإدارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مهلة
جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية .

(١) مضافة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ لوائح المصرية المدون رقم ٣٢
في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٨ .

وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب أن يتظلم من هذا القرار إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه القرار وطبقاً للأوضاع المقررة في هذه اللائحة .

مادة ٨٥ — ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم (ب) المرافق .

مادة ٨٦ — إذا قدم طلب التسجيل بالاستناد إلى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التي تثبت أن الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٨٧ — تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة الرسوم والنماذج الصناعية » ، تنشر فيها البيانات الواجب إظهارها بناءً على أحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضاً الفشرات الآتية في الشهر الأول من كل سنة :

(١) لشرة بأسماء أصحاب الطلبات التي تم تسجيلها أو التي أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والأرقام المتتابعة لتسجيله وتاريخه .

(٢) لشرة بالأرقام المتتابعة للرسوم والنماذج التي تم تسجيلها

أو التي أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم
وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التي حصل بها إشهار
التسجيل أو التغيير أو التعديل حسب الأحوال .

مادة ٨٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

تحريراً في ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ (٣٠ يولية سنة ١٩٥١) .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بجمع التدليس والافش (١)

نحس فاروق الاول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

(١) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

(٢) ذاتية البضاعة إذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .

(٣) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو محتوياته من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها .

(١) الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٢٥ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ .

(٤) نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها —
بموجب الاتفاق أو العرف — النوع أو الأصل أو المصدر المسند
غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .

وتسكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن
عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين
إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس
أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحوص أخرى مزيفة أو محتلة أو باستعمال
طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو
كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات
المذكورة .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل
عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
(١) من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان
أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو
الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من
هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو فسادها ويفترض
العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة
المتجولين (١) مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (٢) .

(١) البند (١) من المادة الثانية من القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ المنشور
بالجريدة الرسمية العدد ٨٣ مكرر غير اعتيادي في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .
(٢) العبارة الأخيرة من البند (١) من المادة الثانية من القانون ٨٠ لسنة
١٩٦١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ في ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه يبنى جواز استعمالها مشروعاً وكذلك من حرص على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو المحاصيل المفشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل في الغش في الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين منارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بفش البضاعة أو بفسادها .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بفكر سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو المحاصيل المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد أو العقاقير أو المحاصيل التى وجدت في حيازته منارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة ٤ - يحظر إستيراد شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان

من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مفسوشاً أو فاسداً .

غير أنه لا يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر أو بتداولها أو باستعمالها لأى غرض آخر مشروع ، وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التى يصدر بها قرار وزارى .

إذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها في الخارج في الميعاد الذى تحدده السلطة المختصة بعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه .

ويجوز أن تبين الحالات التى تعتبر فيها المواد أو العقاقير مفسوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزارى .

مادة ٥ - (١) - يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء

(١) المادة الخامسة مدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ ق ١٣ - سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان نصها قبل التعديل كالآتي:
« يجوز فرض حد أدنى من العناصر النافعة في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين وعلى العموم فرض عناصر معينة في تركيبها ويكون ذلك بمرسوم . ويقاب بالجلس مدة لا تتجاوز سنة وبضامة لا تقل من خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من طرح أو عرض لبيع أو باع بالتسمية التى صدر عنها المرسوم المتقدم ذكره . وواد لا تكون مطابقة لأحكام ذلك المرسوم . »

الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى . ويماقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع وبماقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع عله بذلك .

مادة ١٩ (١) — يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو

(٢) المادة السادسة معدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنقور بالجريدة الرسمية ١١٩ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان نصها قبل التعديل كالآتي :

• يجوز فرض استعمال أواني أو أوعية أو أشياء مختلفة في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع أو في صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع كما يجوز تنظيم استعمال تلك الأشياء ويكون ذلك بمرسوم — وكذلك يجوز لمن القش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التي يسرى عليها هذا القانون وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويكون الجزاء على مخالفة أحكام المراسيم المذكورة عقوبات لا تتجاوز العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها ويجوز بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مقدارها أو محل صنعها أو إسم صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أيأ كانت .

ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإسماكم ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

ويماقب كل مخالف أحكام المراسيم والقرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٧ (١) - يجب أن يقضى الحكم في جميع الحالات بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ - في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدين أو بإسقه في الامكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه

فإذا تلفت الإعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه وبترخيصه أو باتفاقه مرقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً .

مادة ٩ - لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٦ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للمحكّم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو إسقه والغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) المادة السابقة معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٠ يولية سنة ١٩٦١ وكان نصها قبل التمديل كالآتي
• تهتم الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون باسم المتهم .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون الملامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزن والمقاييس والمكييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر بقمع النش والتدليس متماثلة في العود .

مادة ١١ — يلبي المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه وأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزاري .

ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات .

مادة ١٢ — إذا وجد لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون سمح لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة .

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويمرر

بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات
العينات والمواد التى أخذت منها .

مع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة
من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بسبب الأحوال يفرج عنها بحكم
القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة
أيام التالية ليوم الضبط

مادة ١٣ مكرر (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة
لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيهه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم بالمادة ١١
أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر
أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

مادة ١٣ - تلقى المواد ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٨٣ من قانون العقوبات
مادة ١٤ - فى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لاحكام القرارات
الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور
الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يحوز للقاضى أن يحكم على المخالف
بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

وكذلك الحكم فى المخالفات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

مادة ١٥ - على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة

(١) المادة ١٢ مكرر مضافة بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور بالجريدة
الرسمية العدد ٦٨ فى ٣ يونية سنة ١٩٤٨ .

والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزارة المالية
والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٤ شعبان سنة ١٣٦٠ (١٦ سبتمبر ١٩٤١) .

القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل ^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ (٢) — الموازين والمقاييس والمكاييل القانونية هي :
الكيلو جرام والمتر والمتره كما هي مبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا
القانون وكذلك أجزاؤها ومضاعفاتها وتعتبر قانونية أيضاً مقاييس
المسطحات المبينة بذلك الجدول .

ولوزير التجارة والصناعة أن يعينف إلى الجدول المشار إليه بقرار
منه أنواعاً أخرى من الموازين والمقاييس والمكاييل للتعامل بها في
السلع والأشياء التي يحددها ذلك القرار .

مادة ٢ (٣) — تتخذ إدارة الموازين والمقاييس والمكاييل لديها

(١) القوائم المصرية العدد ١٠٦ في ١٥/١١/١٩٥١

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٥ .

معايير رسمية للدوازين والمقاييس وآلات الوزن والقياس والكيل
فيما عدا عدادات سيارات الأجرة . وتتخذ إدارة المرور بوزارة
الداخلية معياراً رسمياً لعدادات سيارات الأجرة لمعايير هذه العدادات ،
ويكون القرار الصادر بالمعايير نهائياً .

مادة ٣ - يحظر على صانعي الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات
الوزن والقياس والكيل وعلى المتجرين بها بأية صفة كانت بيعها أو
عرضها للبيع قبل دمغها وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - لا يجوز حيازة أو استعمال موازين أو مقاييس أو
مكاييل أو آلات للوزن أو القياس أو الكيل إلا إذا كانت قانونية
وصحيحة ومدموغة .

مادة ٥ (١) - تقوم إدارة الموازين والمكاييل وآلات الوزن
الداخلية كل فيما يخصه بمعايرة الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات
الوزن والقياس والكيل مقابل دفع رسم المعايرة وتدمغ ما تجده
صحيحاً منها في الحدود المقررة بالجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون
وعليها أن تلقى الدفعة إذا وجدت الموازين أو المقاييس أو المكاييل
أو الآلات غير صحيحة عند طلب إعادة دمغها ويجوز بناء على طلب
صاحب الشأن أن تكون المعايرة بمحله بعد دفع مصروفات الانتقال
ورسم المعاينة .

ولوزير التجارة والصناعة والداخلية كل فيما يخصه أن يعين بقرار

(١) مدقة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

منه الشروط الواجب توافرها في الموازين والمقاييس والمكييل وآلات الوزن والقياس والمكييل الصحيحة وكذلك الاختصاص التو
تدمغ بها .

مادة ٦ (١) - تحصل رسوم المعايرة وفقاً للجدول رقم ٣ الملحق
بهذا القانون ويجوز تعديل هذه الرسوم بقرار من وزير التجارة
والصناعة والداخلية كل فيما يخصه على ألا تزيد على مثلى الرسوم
المبينة بذلك الجدول ويحدد رسم المعاينة بقرار من وزير التجارة
والصناعة أو وزير الداخلية كل فيما يخصه بشرط ألا يتجاوز
مائة قرش .

كما تحدد بقرار من رسوم لإصلاح وضبط الموازين والمقاييس
والمكييل بحيث لا يتجاوز خمسة عشر جنيها .

مادة ٧ - لا يجوز دمع الموازين والمقاييس والمكييل وآلات
الوزن والقياس والمكييل إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن تكون الموازين والمقاييس والمكييل من الوحدات
المبينة بالجدول رقم ٤ الملحق بهذا القانون وأن تكون الآلات مدموغة
بإحدى هذه الوحدات .

٢ - ألا تكون مصنوعة من مادة أو مركبة على شكل يسهل
معه حصول القش .

٣ - أن تبين عليها قيمتها بأرقام وحروف عربية ثابتة وظاهرة

وتجوز إضافة الأرقام والحروف اللاتينية ، ولإدارة الموازين والمقاييس والمسكيبيل التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة إلى الموازين والمقاييس والمسكيبيل التي لايسمح بحجمها بذلك .

ورأى الإدارة المذكورة نهائى فى تقرير توافر الشرط الثانى وفى التجاوز عن الشرط الثالث .

مادة ٨ (١) — يكون التعامل فى الأصناف المبينة بالجدول رقمه على أساس الوحدات المقررة لكل صنف ويجوز لوزير التجارة والصناعة خلال الفترة المبينة بالمادة ١٦ تعديل الجدول بإضافة أو بحذف بعض الأصناف أو بتعديل الوحدات المقررة .

مادة ٩ (٢) — لايجوز مزاولة حرفة القباينة العمومية قبل الحصول على رخصة من مصلحة الدمغ والموازين وتعيين الرسوم الواجب تحصيلها والشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الرخصة كتجديدها وجميع الشروط الأخرى المتعلقة بمزاولة هذه الحرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة على ألا تجاوز هذه الرسوم مبلغ ٢٠٠ غرش سنوياً .

ويجوز له بالنسبة إلى التعامل فى بعض الأصناف التى يعينها وفى الأماكن التى يحددها بقرار منه أن يحظر القيام بعمليات الوزن على غير الأشخاص المرخص لهم فى مزاولة القباينة العمومية أو الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٥٣ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ١٠ - " يكون لمفتشى إدارة الموازين والمقاييس والمكاييل ولموظفي إدارة المرور الذين يندبهم وزير الداخلية بقرار منه كل في حدود اختصاصاته صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة وتنفيذاً له وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذه الأحكام ولهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن التي تستعمل بها الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل أو تعرض فيها للبيع أو تكون محجوزة بقصد البيع ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن ولهم أيضاً ضبط ما يوجد مخالفاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ - كل من وجد عنده موازين أو مقاييس أو مكاييل آلات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة معدة للاستعمال مع علمه بتزويرها أو عدم صحتها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة تلك الموازين والمقاييس والمكاييل والآلات ، ويفترض علم الخائر إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين أو من الوزانين العموميين مالم يثبت العكس .

مادة ١٢ - يعاقب بالعقوبات المبينة بالمادة السابقة كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم في المادة العاشرة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن المبينة بها أم بأية طريقة أخرى .

مادة ١٣ — يعاقب كل من خالف أحكام الفقرة الأولى من المادة التاسعة بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له عدا مانص عليه في المواد الثلاثة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتقضى المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة الموازين والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة .

مادة ١٥ — تعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١١ ، ١٢ والجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والخاص بالعلامات والبيانات التجارية والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التديليس والفسخ .

مادة ١٦ — تعتبر الموازين والمقاييس والمكاييل المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ قانونية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز خلال هذه المهلة حيازة أو استعمال آلات الوزن والقياس والكيل التي تتوافر فيها الشروط المقررة بذلك القانون .

على أنه لا يجوز استعمال هذه الموازين أو المقاييس أو المكييل بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إلا إذا افترن الاستعمال ببيان ما يعادله من الموازين أو المقاييس أو المكييل مع مراعاة أحكام المادتين ١ ، ٨ من هذا القانون .

مادة ١٧ — مع مراعاة أحكام المادة السابقة يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل وتلغى المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

مادة ١٨ — على وزير التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

الجدول رقم ١ — ويتضمن بيان وحدات الموازين والمقاييس والمكييل وتعريفها هي الكيلو جرام والمتر والأتر ومقاييس المسطحات وهي السهم والقيراط والفدان .

الجدول رقم ٢ — ويشمل الفروق المسموح بها في حالة العجز في الموازين المختلفة عند معايرتها ودمجها وتلك المسموح بها عند التفقيش عليها .

(١) صدر قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٤ باللائحة لتنفيذ القانون وعدل بقرار وزارة الاقتصاد رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٨ .

- الجدول رقم ٣ — ويتضمن بيان تعريف المعايير .
- الجدول رقم ٤ — ويتضمن بيان أجزاء وحدات الموازين والمقاييس والمكاييل القانونية ومضاعفاتها .
- الجدول رقم ٥ — ويتضمن النص على وحدات التعامل في بعض الأصناف .

قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣^(١)

العدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤

في شأن الدفاتر التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى قانون التجارة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة مجلس الوزراء .

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ — على كل تاجر أن يحسب الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب أن يحسب على الأقل الدفترين الآتيين :

(١) دفتر اليومية الاصل .

(١) الوقائع المصرية الممد ٦٤ مكرور في ٦ أغسطس ١٩٥٣

(٢) دفتر الجرد .

ويعنى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه ويرجع في تحديد رأس المال إلى مصلحة الضرائب (١) .
مادة ٣ - تقيّد في دفتر اليومية الاصل جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوماً بيوم بالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية - ويمكن في هذه الحالة بتقييد إجمالى لهذه العمليات في دفتر اليومية الاصل في قترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر .

فإذا لم يتبع هذا الإجراء وجب إخضاع هذه الدفاتر للأحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

مادة ٣ - تقيّد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان إجمالى عنها إذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر الدفاتر أو القوائم جزءاً متماهاً بالدفتر المذكور .

كما تقيّد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة إذا لم تقيّد في دفتر آخر .

مادة ٤ - على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الاصل من جميع

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الأولى معدة بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقائم العدد ١٠ مكرري ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

المراسلات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد إليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته .

ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند لزوم التحقق من الأرباح والخسائر .

مادة ٥ - (١) يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دون بها ويعين قبل استعمال دفتر اليومية والجرد أن تفر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري .

فإذا انتهت صفحات هذين الدفتريين تعين على التاجر أن يقدمها إلى الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفتريين الجديدين .

كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجاري تقديم الدفتريين المشار إليهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

مادة ٦ - يعد في كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق مقام به بالنسبة إلى كل دفتر من دفاتر التاجر من الإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك إقرار من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هي أول دفاتره أو أن دفاتره السابقة قد أفلتت .

(١) معدة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقائع العدد ١٠ مكرر (أ)
في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مادة ٧ — على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها
في هذا القانون مدة عشر سنوات من تاريخ إقفالها .

ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار
إليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة
تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد
عن مائة جنيه .

مادة ٩ — (١) يكون للوظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة
الضرائب والإدارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجاري
أو من يقوم مقامهم كنفقش إدارة التسجيل التجاري صفة مأموري
النضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون أو القرارات
الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٠ — تُلغى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون
التجارة وكل حكم يخالف لهذا القانون .

مادة ١١ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذه ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(١) مدلة القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقائع العدد ١٠ مكرر (أ) ٤
في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣^(١)

المعدل بالقانونين رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ و ٢١٩ لسنة ١٩٦٠
الخاص بالسجل التجاري

باسم الامة .

وصى العرش المؤقت :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإلشاء السجل التجاري المعدل
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦ .

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية
ورهنها وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على معارضة وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس
لوزراء .

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعد في كل محافظة أو مديرية دفتر يسمى السجل
التجاري ، تقيّد فيه أسماء التجار المصريين والأجانب أفراداً كانوا

(١) القوانين المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٥٧ .

أو شركات إذا كان لهم في دائرة المحافظات أو المديرية محل رئيسى أو مركز عام لشركة أو فرع أو وكالة .

وتدون في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في هذا القانون ويؤثر فيه بكل تغيير أو تعديل يطرأ عليها .

مادة ٢ - (١) على كل تاجر خلال شهر من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكه لمحلى تجارى ، أن يقدم طلباً بقيد إسمه في السجل إلى مكتب السجل الواقع بدائرته هذا المحلى .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

١ - اسم التاجر ولقبه ، وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته .

٢ - النظام المالى الذى حصل الزواج على مقتضاه ، والاهلية التجارية .

٣ - الاسم الذى يباشر به التاجر تجارته .

٤ - اسم المحلى التجارى والسمة التجارية إن وجدت .

٥ - نوع التجارة .

٦ - رأس مال التاجر الذى يستثمره فى المحلى الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له .

(١) مددلة القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٠

في ٥٨ يولية سنة ١٩٦٠

٧ - التاريخ الذى بدأ به التاجر أعماله التجارية بالإقليم المصرى
وتاريخ إفتتاح المحل التجارى .

٨ - عنوان المحل الرئيسى .

٩ - عناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسى سواء
كانت بالإقليم المصرى أو خارج الإقليم المصرى .

١٠ - أسماء أو ألقاب الوكلاء المفوضين وتاريخ ومحل ميلاد
كل منهم وجنسيته .

١١ - المحال التى للتاجر فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته
أو فى دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه
وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى .

١٢ - المحال التى كانت للتاجر سابقاً فى دائرة مكتب السجل
التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة
كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه وتاريخ غلقه ورقم قيده بالسجل
التجارى .

١٣ - رقم تسجيل العلامات وبراءات الاختراع والرسوم
والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر .

مادة ٣ - على كل تاجر أن يطلب القيد أيضاً فى كل مكتب يوجد
بدائرتة فرع أو وكالة ، ويقدم طلب القيد خلال شهر من تاريخ
افتتاح الفرع أو الوكالة من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة .

ويجب أن يكون طلب القيد من لستين موقعتين من الطالب
وأن يشمل على البيانات الآتية :

- ١ - اسم التاجر ولقبه، وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .
 - ٢ - اسم المحل التجارى ، والسمة التجارية إن وجدت سواء للمحل الرئيسى أو للفرع .
 - ٣ - رقم قيد المحل الرئيسى بالسجل التجارى .
 - ٤ - عنوان المحل الرئيسى ، وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة .
 - ٥ - نوع التجارة .
 - ٦ - اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .
 - ٧ - تاريخ افتتاح الفرع .
- مادة ٤ - على التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة أن يطلب، طبقاً للأوضاع المقررة للقيود التأشير فى السجل بأى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣ ويقدم طلب التأشير خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .
- ويؤشر مكتب السجل التجارى من تلقاء نفسه بكل بيان يتعلق بالتاجر ويتم قيده بالسجل المنصوص عليه فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنا .
- مادة ٥ - على قلم كاتب المحكمة التى تصدر منها الأحكام المبينة بعد ضد أحد التجار أن يرسل صورة من كل حكم خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ صدوره - إلى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل .

١ - أحكام إشهار الإفلاس أو إلغائه ، والأحكام الصادرة بعد إشهار الإفلاس بتعيين وقت التوقف عن أداء الديون .

٢ - أحكام قفل التفليسة وأحكام إعادة فتحها .

٣ - أحكام إعادة الاعتبار .

٤ - الأمر الصادر بافتتاح إجراءات الصلح الواقي . والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو بإبطاله أو بإقفال إجراءاته والأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائي أو بفسخه أو بإبطاله .

٥ - الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع المحجز على التاجر أو بتعيين التعيينين والوكلاء عن الغائبين أو بمزلم أو برفع الحجر .

٦ - الأحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية وإسم القيم وتاريخ تعيينه .

٧ - الأحكام الصادرة بالطلاق أو التفريق الزوجية أو المسالية إذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٦ - (١) يقيد في السجل التجاري اسم التاجر الذي له في الإقليم المصرى فرع أو وكالة إذا كان عمله الرئيسى فى الخارج .

ويحصل القيد بطلب يقدم من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة. ويجب أن يكون طلب

(١) مدلة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية العدد ١٦٥

فى ١٨ يوليو سنة ١٩٦٠ .

القييد من لسختين موقعتين من الطالب وأن يشتمل الطلب علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة (٢) البيانات الآتية :

- ١ - رصيد الفرع أو الوكالة المدينة للحل الرئيسي .
- ٢ - اسم مدير الفرع أو الوكالة ولقبه وجنسيته وعمل ميلاده ويؤشر في السجل - طبقاً للأوضاع السابقة - بجميع الوقائع والاحكام والاوامر والقرارات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ . إذا كانت صادرة بالإقليم المصرى أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من إحدى المحاكم المصرية وكذلك يؤشر في السجل بكل تغيير في مدير الفرع أو الوكالة وفي رصيد الفرع أو الوكالة المدين للحل الرئيسي في نهاية كل سنة مالية .

مادة ٧ - على مديرى الشركات أو وكلائها المديرين أن يقدموا طلب القيد خلال شهر من تاريخ تأليف الشركة من لسختين موقعتين من الطالب ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

- (١) نوع الشركة .
- (٢) عنوانها أو اسمها والسمة التجارية إن وجدت .
- (٣) الغرض من تأسيس الشركة .
- (٤) عنوان مركزها العام .
- (٥) عناوين الفروع والوكالات سواء أكانت بالدولة المصرية أم بالخارج .
- (٦) مقدار رأس المال . والمبالغ المؤداة منه والمبالغ

التي تعمد الشركاء بأدائها مع بيان حصة الشركاء الموصين . وقيمة
الحصص العينية إن وجدت .

(٧) تاريخ إبتداء الشركة وتاريخ إنتهائها .

(٨) أسماء وألقاب الشركاء المسؤولين بالتضامن في شركات
التضامن أو التوصية وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

(٩) أسماء وألقاب الشركاء أو غيرهم المنوط بهم إدارة الشركة
ومن لهم حق التوقيع باسمها ، وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم . وجنسيته .
مع بيان مدى سلطتهم في الإدارة والتوقيع .

(١٠) رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم
والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة .

ويقدم طلب القيد مشفوعاً بمقد تأسيس الشركة وصورة طبق
الأصل منه ويحتفظ مكتب السجل بالصورة .

مادة ٨ — على كل شركة تجارية طلب القيد أيضاً في كل مكتب
يوجد بدائرته فرع أو وكالة لها ويقدم طلب القيد خلال شهر من
تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، من مديري الشركة أو وكلائها
المديرين أو من مدير الفرع أو الوكالة ويجب أن يكون طلب القيد
من نسختين مومتين من الطالب وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة . (٢) عتواها أو إسمها والسمة التجارية
إن وجدت سواء للمركز العام أو الفرع .

(٣) رقم قيد المركز العام في السجل التجاري .

(٤) عنوان المركز العام وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة .

(٥) القرض من تأسيس الشركة .

(٦) اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

(٧) تاريخ لإفتتاح الفرع أو الوكالة .

مادة ٩ — على مديري الشركة التجارية أو وكلائها المديرين أو مدير الفرع أو الوكالة أو المصفين على حسب الاحوال أن يطلبوا طبقاً للأوضاع المقررة القيد — التأشير في السجل بما يأتي :

١ — أى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ .

٢ — كل عقد يقضى بحل الشركة أو وضعها تحت التصفية ، مع بيان أسماء المصفين والقابهم ومدى سلطاتهم وكذلك أى تغيير يحصل فى أشخاصهم .

ويجب تقديم طلب التأشير بهذه البيانات خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك ويؤشر مكتب السجل المدنى من تلقاء نفسه ، بكل بيان يقعان بالشركة ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ١٠ — على قلم كتاب المحكمة التى تصدر منها الأحكام المبينة يمد ضد إحدى الشركات التجارية أن ترسل صورة من كل حكم —

خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ صدوره — إلى مكتب السجل التجارى
المختص بالتأشير بمقتضاء فى السجل .

١ — أحكام حل الشركاء أو عزل المديرين .

٢ — أحكام إشهار الإفلاس أو إلفائه . والأحكام الصادرة بعد
إشهار الإفلاس بتغيير وقت النوقف عن أداء الديون .

٣ — أحكام حل الشركات أو بطلانها ، وتعيين المصفين أو
عزلهم .

٤ — الأمر الصادر بافتتاح إجراءات الصلح الواقى . والأحكام
الصادرة بالتصديق عليه أو إبطاله أو إقفال إجراءاته والأحكام الصادرة
بالتصديق على الصلح للقضائى أو فسخه أو إبطاله .

٥ — أحكام قفل التفليسة . وأحكام إعادة فتحها .

٦ — أحكام إعادة اعتبار الشركاء المتضامير واللاحقة على حكم
إشهار إفلاس الشركة .

مادة ١١ — (١) تقيد فى السجل التجارى الشركة التجارية
التي يكون مركزها العام فى الخارج إذا كان لها فى مصر فرع
أو وكالة .

ويحصل القيد بطلب يقدم إلى مديرى الشركة أو وكلائها المديرين .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ (وقائم العدد ٨٤ مكرر
الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥) .

أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب وأن يشتمل الطلب علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٧ من البيانات الآتية :

١ - رصيد الفرع أو الوكالة للدين المركز العام .

٢ - اسم مدير الفرع أو الوكالة ولقبه وجنسيته وتاريخ ميلاده ومحلّه . ويكون طلب القيد مصحوباً بصورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة يحتفظ بها مكتب السجل ، ويجب أن تكون الصورة موقعا عليها من الجهة المختصة .

ويؤشر في السجل - طبقاً للأوضاع السابقة - بجميع الوقائع والاحكام والاوامر المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ إذا كانت صادرة في مصر أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من إحدى المحاكم المصرية .

ويؤشر عليها كذلك في السجل بكل تغيير في مديري الفرع أو الوكالة وفي رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز العام في نهاية كل سنة مالية .

مادة ١٢ - على كل تاجر أو مدير فرع أو وكالة أن يودع في مكتب السجل التجاري - صورة توقيعه وصورة توقيع وكلائه المفوضين وعلى كل شركة تجارية أن تودع - في المكتب ذاته -

صورة توقيع الشركة أو غيرهم المنوط بهم لإدارة الشركة وكذلك من لهم حق التوقيع باسمها .

ويجب أن تكون التوقيعات مصدقاً عليها تصديقاً رسمياً . ويقوم مقام التصديق التوقيع في مكتب السجل التجارى .

ويكون لإيداع في ذات الوقت الذى يقدم فيه طلب القيد أو طلب التأشير في السجل إذا تضمن تعديل في بيان الأشخاص السابق لإيداع صورة توقيعاتهم عند طلب القيد .

مادة ١٢ مكرر (١) - يحدد القيد في السجل كل عشر سنوات من تاريخ حصول القيد أو آخر تجديد وإلا كان لمكتب السجل التجارى أن يمحى القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من توافر السبب الموجب له .

(١) مضافاً بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ١٨ يولية سنة ١٩٦٠ . وقد أوجب القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ على التجار مايل :

يجب على التجار المقيسة أسماءهم في السجل التجارى قبل تاريخ العمل بهذا القانون أن يطالبوا بتعديل بيانات القيد بما يتفق وأحكام المواد ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ مكرراً وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

يجب على التجار والشركات الذين مضى على قديم في السجل التجارى عند تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على عشر سنوات أن يطالبوا بتجديد القيد خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية وإلا كان لمكتب السجل التجارى أن يمحى من تلقاء نفسه أسماءهم .

ويقدم طلب التجديد بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي يصدر بتعديدها قرار من وزير الاقتصاد ويحدد القرار رسم التجديد بحيث لا يزيد على جنيهين .

مادة ١٣ - على التاجر أو ورثته أو المصنفين حسب الأحوال أن يطالبوا طبقاً للأوضاع المقررة للقيد عو القيد في الأحوال الآتية :

(١) ترك التاجر لتجارته .

(٢) وفاته .

(٣) تصفية الشركة .

ويجب تقديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب عو القيد فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب المحو كان لمكتب السجل التجاري أن يحمو القيد من تلقاء نفسه .

مادة ١٤ - يكون مكتب السجل التجاري مشتملاً الطلب في السجل التجاري ، وترد للطلاب إحدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول القيد في السجل .

مادة ١٥ - لا يقبل طلب القيد أو التأشير في السجل أو طلب المحو إلا إذا كان مستوفياً للشروط التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية التي تصدر تنفيذاً له وعلى مكتب السجل التجاري أن يتحقق من توافر هذه الشروط وللمكتب المذكور أن يكلف الطالب بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ويجوز لكل من رفض طلبه أن يعطى أمام محكمة القضاء الإدارى.
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار مكتب السجل .

مادة ١٦ — على كل تاجر أو شركة أن يذكر — فى المسكبات
والمطبوعات المتعلقة بالأعمال التجارية — بيان مكتب السجل التجارى
المقيد به ورقم القيد كما يجب أن يثبت — بالثقة العربية — على واجهة
المحل — اسمه التجارى مشفوهاً برقم القيد .

مادة ١٧ — يجوز لأى شخص أن يحصل من مكتب السجل
التجارى على مستخرجات من صفحة القيد، وفى حالة عدم القيد يعطى
المكتب شهادة بذلك .

ولايجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على ماأتى :

(١) أحكام إظهار الإفلاس إذا حكم برد الاعتبار .

(٢) أحكام وقرارات الحجز إذا قضى برفع الحجز .

مادة ١٨ — تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة خاصة
تشر فيها البيانات التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ١٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . وفى حالة العود
تضاعف الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل
من يخالف حكم المادة ٤٤ من هذا القانون .

مادة ٢٠ — مع عدم الإخلال بتطبيق عقوبة أشد ينص عليها
قانون آخر بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة .

جديدها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قدم عمداً بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أم بتأشير في السجل أو بالمحل وتأمراً المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصوله ، أو ذكر عليها رقم قيد ليس له وكذلك كل من يثبت على واجهة عمله اسماً تجارياً أو رقم قيد ليس له .

مادة ٣١ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية لهذا القانون وتشمل على الأخص :

(١) الشكل الذى يكون عليه السجل التجارى وكيفية القيد والتأشير والمحو .

(٢) الفهارس التى تمسك بأسماء التجار والشركات المقيدة في السجل .

(٣) استلزمات طلبات القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور .

(٤) رسوم القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور .

مادة ٣٢ - يكون لرؤساء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم صفة رجال الضبط القضائى في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٢٢ مكرر (١) - تسرى أحكام هذا القانون على الشركات
مهما كان غرضها التي تتخذ شكل شركات المساهمة أو شركات التوصية
بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ المشار إليه .

مادة ٢٤ - يجب على التجار والشركات المقيدة أسماؤهم في
السجل التجارى قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، طلب تعديل
بيانات القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به إذا كانت تخالف
الأحكام الواردة فيه .

مادة ٢٥ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ وقائم العدد ١٠ مكرر (أ)

في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

قرار وزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣

بالإنشاء التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢

الخاص بالسجل التجارى (١)

وزير التجارة والصناعة .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص —
بالسجل التجارى .

وعلى ما أراءه مجلس الدولة .

مقرر :

مادة ١ — تفرد لكل تاجر أو شركة صفحة خاصة بالسجل
التجارى على شكل جدول وترقم صفحات السجل بأرقام متسلسلة وتختتم
بخاتم المكتب .

مادة ٢ — تحرر طلبات القيد أو التأشير فى السجل أو نحو القيد
منه المنصوص عليها فى القانون المشار إليه فى هذا القرار على الاستمارات
المعدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة لها وكذا الايصالات
الدائنة على أداء الرسم المستحق عليها .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ يولية سنة ١٩٥٣ — العدد ٥٩ .

مادة ٣ - يجب أن تكتب بيانات الاستمارات المذكورة بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير أو تحشير أو كشط وأن يوقع الطالب على كل إضافة أو تصحيح بها مشها وأن تحصى عدد الكلمات المضافة أو الملقاة التي يؤشر عليها مكتب السجل التجارى بما يفيد المراجعة .

مادة ٤ - تقدم الاستمارات المذكورة إلى مكتب السجل التجارى المختص من الأشخاص المكلفين بتقديمها ويجب على المكتب المذكور أن يتحقق قبل استلامها من شخصية مقدميها ومن صفتهم .

ويجوز للطالبين أن يفيوا عنهم غيرهم في تقديمها بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ويجوز أن يكون التوكيل عرفياً على أن يكون مقروناً بالتصديق على الإمضاء ومع ذلك يكتبنى بتوكيل عادى إذا قدم الطلب عن طريق أحد وكلاء البراءات .

مادة ٥ - فى حالة رفض الطلب يقوم مكتب السجل التجارى بإبلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٦ - ترقم الطلبات المقبولة بأرقام متتابعة حسب تواريخ إيداعها ويبدأ الترقم فى أول يناير من كل سنة ويؤشر مكتب السجل التجارى بالرقم المتتابع وتاريخ الإيداع وساعته .
ويمد الطالب إيصالا يشتمل على البيانات الآتية :
(١) رقم الطلب وتاريخ الإيداع وساعته .

(٢) اسم الطالب .

(٣) موضوع الطلب .

(٤) بيان المستندات المرافقة للطلب .

مادة ٧ - تقيد الطلبات المشار إليها في المادة السابقة في السجل بحسب ترتيب إيداعها ويتم ذلك بتدوين البيانات الواردة بها في الخانات المخصصة لها في السجل .

ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة .

مادة ٨ - في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيدة في السجل يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الأحمر وتدوين البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل إلى تاريخ التأشير الخاص بذلك وإلى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه .

مادة ٩ - بعد تدوين البيانات الواردة بالطلب في السجل التجاري ترد للعالمب إحدى نسختي الطلب محتومة بخاتم المكتب ومؤشر عليها بحصول القيد أو التأشير في السجل .

مادة ١٠ - يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الأحمر على البيانات المدونة في السجل المطلوب محوها ويشار في هامش السجل إلى تاريخ محوه وسببه .

مادة ١١ - تقوم مكاتب السجل التجاري بإبلاغ إدارة السجل

التجارى فى الاسبوع الاول من كل شهر طلبات القيد أو التأشير فى السجل أو نحو القيد منه التى قطعت إليها خلال الشهر السابق كما تبلغها كل حكم أو أمر قرار يتم التأشير به فى السجل .

مادة ١٢ — تسهر فى الجريدة الاسماء التجارية التى تصدرها مصلحة الملكية الصناعية البيانات الآتية عما يتم قيده فى السجل التجارى .

(١) مكتب السجل التجارى الذى يتم فيه القيد .

(٢) تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقه .

(٣) الاسم التجارى ، وإذا كان القيد خاصاً بشركة فيذكر نوعها ومقدار رأس مالها .

(٤) موقع المحل الرئيسى أو المركز العام وموقع الفرع أو الفروع والوكالة حسب الأحوال .

(٥) نوع التجارة .

مادة ١٣ — يذكر فى الجريدة المذكورة كل تعديل فى البيانات المدونة فى السجل عما هو مفصوص عليه فى المادة السابقة وكذلك كل نحو يحصل فى القيد الوارد فى السجل وكذا الأحكام والأوامر والقرارات التى يتم التأشير بها فى السجل ويشتمل الشهر فى هذه الحالات على البيانات الآتية :

(١) مكتب السجل التجارى الذى حصل فيه التعديل أو التأشير

أو المحو .

(٢) الاسم التجارى السابق قيده .

(٣) رقم القيد الاصلى بالسجل وعدد الجريدة التى أشهر فيها هذا القيد .

(٤) موضوع التعديل أو سبب المحو وتاريخ حصوله .

(٥) منطوق الحكم أو الامر أو القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به فى السجل .

مادة ١٤ — تمسك مكاتب السجل التجارى فهارس بأسماء التجار والشركات المقيدة لديها كما تمسك إدارة السجل التجارى فهارس بالأسماء التجارية لشركات المساهمة المقيدة لدى جميع مكاتب السجل التجارى .

مادة ١٥ (١) — يكون رسم القيد والتأشير فى السجل ورسم المستخرجات من صحيفة القيد والشهادات والاطلاع وفقاً لما يأتى :

جنيهان عن طالب القيد فى السجل التجارى .

جنيه عن طلب التأشير فى السجل التجارى .

جنيه عن كل صفحة من صفحات المستخرج .

جنيه عن الشهادات السلبية .

(١) معدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ — الوقائم العدد

٨٨ ل ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

جنبيه للاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو جزء
منها ، ولا تحصل رسوم على طلبات المعو من السجل .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها
مصالح الحكومة لأغراض رسمية والمستخرجات والشهادات التي
تطلبها الفرقة التجارية والمجالس البلدية والقروية وغيرها من
المؤسسات العامة إذا اتصلت ببياناتها بالأعمال الداخلة في اختصاصها .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

بالاسماء التجارية (١)

مادة ١ — على كل من يملك بمفرده محلاً تجارياً أن يتخذ اسمه
الشخصي عنصراً أساسياً في تكوين اسمه التجارى .

ولا يجوز فى هذه الحالة أن يتضمن الاسم التجارى بيانات تدعو
للاعتقاد بأن المحل التجارى مملوك لشركة .

مادة ٢ — يجوز أن يتضمن الاسم التجارى بيانات خاصة
بالاشخاص المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز
أن يتضمن تسمية مبتكرة .

وفى جميع الاحوال يجب أن يطابق الاسم التجارى الحقيقة
وإلا يؤدى إلى التضليل أو يمس بالصالح العام .

مادة ٣ — إذا قيد الاسم التجارى فى السجل التجارى وشهر
وفقاً لأحكام اللائحة التى تصدر لهذا الغرض فلا يجوز لتاجر آخر
استعمال هذا الاسم فى نوع التجارة التى يزاولها صاحبه فى دائرة

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٨ فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ .

مكتب السجل الذى حصل فيه القيد ، وإذا كان التاجر الآخر ولقبه
يشبهان الاسم التجارى للقيد فى السجل وجب عليه أن يضيف إلى اسمه
بياناً يميزه عن الاسم السابق قيده .

ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجارى .

مادة ٤ (١) — يسرى حكم المادة السابقة على الأسماء التجارية-
الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا تضمن عنوانها لاسم شريك
أو أكثر .

أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التى يكون
اسمها مستمداً من غرضها ، فيجب أن تتميز أسماؤها عن أسماء مشيلاتها ،
المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى .

مادة ٥ — يكون عنوان شركة التضامن اسماً تجارياً لها .
والشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل إذا ضم شريك جديد .
لعضويتها .

ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وعنوان
اسم الشركات ذات المسؤولية المحدودة اسماً تجارياً لها .

مادة ٦ — لا يجوز بقاء اسم أحد الشركاء المتضامنين فى اسم

(١) المادتين ٤ و ٥ معدلتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ — ونافح
العدد ١٠ مكرر (أ) فى فبراير سنة ١٩٥٤ .

الشركة التجارى فى حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله أو قبول ورثته .

ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذى يشير إلى وجود صلة عائلية بين أعضائها إذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامنين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامنين الباقين فى الشركة وكان أحدهم يحمل ذات الاسم العائلى الوارد فى الاسم التجارى للشركة .

مادة ٧ — يكون عنوان الشركة المساهمة اسماً تجارياً لها أو تسمية خاصة لها ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة وإذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية أخرى تملكها واتخذت اسماً لها وجب عليها أن تضيف إلى هذا الاسم عبارة (شركة مساهمة) .

مادة ٨ — لا يجوز التصرف فى الاسم التجارى تصرفاً مستقلاً عن التصرف فى المحل التجارى المخصص له .

ويجوز لمن تنتقل إليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفه التجارى إذا أذن المتنازل أو آلت إليه حقوقه فى ذلك على أن يضيف إلى هذا الاسم بياناً يدل على انتقال الملكية .

مادة ٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل اسماً تجارياً على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٠ - على مكاتب السجل التجارى أن تبلغ أصحاب المحال التجارية المقيدة أسمائهم التجارية فى السجل عند العمل بهذا القانون ليعدّلوا هذه الأسماء إذا كانت لا تطابق أحكامه .

ويقدم طلب التعديل خلال ثلاثة أشهر من الإبلاغ .

مادة ١١ - يتولى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له رؤساء مكتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبط القضائى

مادة ١٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه والعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠^(١)

الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها

الفصل الاول - في بيع المحال التجارية

مادة ١ - يثبت عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق التوقيعات أو اختتام المتماقدين ، ويجب أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة .

ويخصم مما يدفع من الثمن أولاً ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية ولو اتفق على خلاف ذلك .

مادة ٢ - يشهر عقد البيع بعيده فى سجل خاص معد لهذا الغرض بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى وقع بدأثرتها المحل التجارى وإذا شمل عقد البيع فرعاً للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضاً اتخاذ إجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها هذا الفرع .

وإذا كان ما يبيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكتب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤ بتاريخ ٧ ماوس سنة ١٩٤٠ .

السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل الرئيسى والفرعى .

مادة ٣ — يجب إجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع وإلا كان القيد باطلا .

ويكون للقيد الأولوية على القيود التى تجرى على ذات المشتري فى نفس الميعاد .

مادة ٤ — لا يقع امتياز البائع إلا على أجزاء المحل المبينة فى القيد فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناول الامتياز لم يقع إلا على عنوان المحل التجارى وإسمه والحق فى الإجارة والاتصال بالعملاء والخدمة التجارية .

وينفذ الامتياز على ما هو ضمان له من أثمان البضائع والمهمات أو مقومات المحل غير المسادية كل منها على حدة .

مادة ٥ — لا تقبل تلقاء الغير دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن إلا إذا كان قد احتفظ بها صراحة فى القيد ولا ترفع الدعوى إلا عن أجزاء المحل التى كانت محلا للبيع دون غيرها .

واستثناء من حكم المادة ٣٥٤ من القانون التجارى الأهمى والمادة ٣٦٤ من القانون التجارى المختلط لا يمنع الإفلاس من رفع دعوى الفسخ .

مادة ٦ — على البائع الذى يرفع دعوى الفسخ أن يعلن الدائنين الذين لهم قيود على اعمل التجارى فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم .

وإذا اشترط البائع عند البيع أنه يصبح مفسوخاً بحكم القانون إذا لم يدفع الثمن في الأجل المسمى أو إذا تراخى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع لإخطار الدائنين المقيمين في محالهم المختارة بالفسخ أو بمحصول الاتفاق عليه .

مادة ٧ — إذا طلب بيع المحال التجارية بالمزايدة العامة وجب على الطالب أن يخطر بذلك البائعين السابقين في محالهم المختارة المبينة في قيودهم معلناً إياهم بأنهم إذا لم يرفعوا دعوى الفسخ في خلال شهر من تاريخ الإخطار سقط حقهم فيما قبل من يرسو عليه المزايدة .

الفصل الثاني — في رهن المحال التجارية

مادة ٨ — يجوز بالشروط المقررة في هذا القانون رهن المحال التجارية .

مادة ٩ — رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى :
العنوان والاسم التجارى والحق فى الإجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استخدام المحل ولو صارت عقاراً بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والإجازات وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به .

فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع إلا على العنوان والاسم التجارى والحق فى الإجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

مادة ١٠ - يجوز أن يرتهن لدى البنوك أو بيوت التسليف التي يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة بالشروط التي يحددها بقرار يصدره .

مادة ١١ - يثبت الرهن بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

ويجب أن يشمل العقد على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على الشيء المرهون أو إخلاء منه وعن وجود أى حق عينى عليه بوصفه عقاراً بالتخصيص ويجب كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التى أمن عليه لديها ضد خطر الحريق .

ويشهر عقد الرهن بقيده فى سجل يخص لهذا الترخيص بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها المحل التجارى .

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجارى أو أماناً أو آلات توجد فى دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضاً فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى توجد فى دائرتها هذه الأشياء .

فإذا كان الشيء المرهون هو الفرع أو الآلات أو المانصوص عليها فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها الشيء المرهون وأيضاً بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها المحل التجارى .

فإذا كان الرهن واقفاً على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى .

مادة ١٢ — يجب إجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد وإلا كان باطلاً .

وفي حالة الإفلاس تطبق على الرهون التي تنشأ وفقاً لهذا القانون الأحكام المقررة في المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون التجارى المختلط .

مادة ١٣ — المدين الذى يرهن طبقاً لأحكام هذا القانون مسئول عن حفظ الاشياء المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق في الرجوع على الدائن بشئ في مقابل ذلك .

مادة ١٤ — عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو بالدين في تاريخ استحقاقه ولو كان بمقدور في يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه والحائز للمحل التجارى بالوفاء نفسها رسمياً أن يقدم عريضة لقاضى الامور المستعجلة في المحكمة التي يوجد بدائرتها المحل يطلب الإذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التي يتناولها امتياز البائع أو الراهن .

ويكون البيع في المكان والزمان والساعة وبالطريقة التي يعينها القاضى ويذاع البيع قبل حصوله بعشرة أيام على الأقل بالنشر والاصق وتعلق صورة من هذه الإعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل لمالك المكان وللدائنين المرتهنين المقيدين في عالم المختارة المبينة في قيودهم .

على أنه إذا كان العقار بالتخصيص مثقلاً بقيد رهن عقارى أو

أو اختصاص فلا يجوز بيعه لإلزام العقار الذي يرد عليه القيد المذكور
وباتباع إجراءات نزع الملكية .

مادة ١٥ — يكون للدائنين المرتبطين على المبالغ الناشئة عن التأجيل
إذا تحقق سبب استحقاقها نفس الحقوق والامتيازات التي كانت لهم
عن الأشياء المؤمن عليها .

مادة ١٦ — الدائنون المرتبون المقيدون في يوم واحد لهم مرتبة
واحدة . وتكون الأولوية في المرتبة بين الدائن المرتب رهنًا عقاريا
بحسب تاريخ القيد ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقاري مقدمة على
الرهن الجارى إذا قيدا في يوم واحد .

مادة ١٧ — ليس لمؤجر المسكان الذي يوجد به الأثاث والآلات
المهونة التي تستعمل في استغلال المحل التجارى أن يباشر امتياز
لاكثر من قيمة إيجار سنتين .

ومع ذلك يجوز للمؤجر الذي يكون له عقد إيجارته تاريخ ثابت
قبل إصدار هذا القانون أن يستعمل امتياز به دون مراعاة القيود
المتقدم ذكرها .

مادة ١٨ — يعتبر باطلا كل شرط في عقد الإيجار يترتب عليه
الإخلال بحق المستأجر في الرهن طبقا لهذا القانون .

مادة ١٨ — (مكرر) كل من بدد أو أنلف عمداً إضراراً
بالغير مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المهونة منه طبقا
لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون
العقوبات .

الفصل الثالث — احكام عامة

مادة ١٩ — يجب على البائع أو الدائن عند طلب القيد أن يقدم صورة مصدقا عليها من عقد البيع أو الرهن إذا كان رسمياً أو أصل العقد إذا كان عرفياً ويرفئ بالعقد لسختان من حافظة تتضمن البيانات الآتية :

- (١) اسم البائع أو الدائن ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- (٢) اسم الحائز أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- (٣) بيان المحل التجارى والفروع التابعة له إذا وجدت مع تحديد الاجزاء التى يتكون منها والتى يرد عليها عقد البيع أو عقد الرهن وكذلك نوع عملياته ومقره .
- (٤) ثمن البيع المحدد للأدوات والبضائع ومقومات المحل التجارى غير المساداة كل منها على حدة مع الإشارة عند الاقتضاء إلى الاحتفاظ بحق الفسخ أو قيمة الدين المبين فى عقد الرهن والشروط المتعلقة بسعر الفوائد ومواعيد الاستحقاق .
- (٥) بيان نوع عقد البيع أو الرهن (رسمى أو عرفى) وتاريخه .
- (٦) وجود أو عدم وجود حق امتياز البائع أو رهن سابق أو أى حق عينى على الثمن المرهون بوصفه عقاراً بالتخصيص .
- (٧) اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق .
- (٨) اسم المؤجر ومدة الإيجارة وقيمة الإيجار السنوى ومواعيد الاستحقاق .

(٩) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع فيها المحل التجاري .

مادة ١٩ - (مكررة) إذا اشتمل المحل التجاري أو رهنه على علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير والإشهار المنصوص عليهما في المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية . ويكون التأشير في سجل إدارة العلامات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .

مادة ٢٠ - على البائع أو الدائن أو المرتهن أن يطلب طبقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة التي توضع لتنفيذ هذا القانون إثبات كل تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة ١٩ .

مادة ٢١ - يتم القيد بفسخ البيانات الواردة بالحفاظة للطالب مؤشراً بما يفيد إجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقه .

ويحتفظ مكتب السجل التجاري بصورة طبق الأصل من كل عقد يودع لديه طبقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٢٠ .

مادة ٢٢ - لا يترتب على إغفال واحد أو أكثر من الإجراءات أو البيانات السابقة بطلان إلا إذا أضر بالغير .

مادة ٢٣ - يكفل القيد حفظ الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه كما أنه يؤمن فوائده الدين لمدة سنتين بامتياز له نفس المربة التي للدين الأصلي ويعتبر القيد لاغياً إذا لم يحدد خلال المدة السابقة .

مادة ٢٤ - يجب على المشتري أو المدين الذى يرغب فى نقل المحل التجارى أو الاثاث أو الآلات التى تستعمل فى استغلاله أن يخطر البائع أو الدائن المرتهن بخطاب موصى عليه فى ميعاد شهر على الأقل قبل النقل فإذا أبدى البائع أو الدائن عدم موافقته على النقل بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما التالية ولشأ عن نقل المحل المبيع أو المرمون إنقاص لقيمته يصبح الدين واجب الاداء فوراً وكذلك إذا نقل المحل بدون إخطار سابق .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن فى خلال الشهر الثانى لإخطاره أو الشهر التالى لعله بالنقل أن يطلب التأشير على هامش القيد القائم بالمقر الجديد للمحل ويجب عليه أيضا إذا نقل المحل إلى عاقطة أو مديرية أخرى أن يطلب القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى نقل إليها المحل مع بيان المقر الجديد للمحل وتاريخ القيد الأول . ويكون التأشير المذكور ذى الأثر المتعاونى لقيد الأول .

مادة ٢٥ - للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان الغرض من ديونهم استغلال المحل التجارى أن يطلبوا سداد ديونهم قبل مواعيد استحقاقها إذا أصابهم ضرر بسبب ذلك القيد .

مادة ٢٦ - يجب على المالك الذى يرغب فى فسخ عقد إيجار المكان الذى يستغل فيه محل تجارى منقل بقيود أو محل يكون أثنائه أو آلاته مثقلة بقيود وكان قد أبلغ كتابة بوجود الرهن أن يخطر

الدائن المقيّد في محله المختار في القيد برغبته في الفسخ ، ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا الإخطار .

وكذلك لا يصح الفسخ بالتراضى أو بحكم القانون نهائيا إلا بعد شهر من تاريخ إخطار الدائن المقيّد في محله المختار .

مادة ٢٧ — يشطب القيد بتراضى أصحاب الشأن في القيد إذا كانت لهم الأهلية المطلوبة لإجرائه أو بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به ولا يجرى الشطب الكلى أو الجزئى في الحالة التى لا يكون قد صدر بها حكم إلا إذا أودع الطالب عقداً رسمياً يثبت رضا الدائن أو من تلقى الحق عنه .

ويشطب التأشير برهن العلامة الحاصل طبقاً لنص المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية بناء على شهادة دالة على شطب القيد .

مادة ٢٨ — يحصل الشطب بتدوين بيان به في هامش القيد وتعطى شهادة بذلك ان يطلبها من المتعاقدين .

مادة ٢٩ — يجوز لآى شخص بشرط أن يدفع مقدما الرسوم المقررة أن يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية للقيود المثبتة في السجل التجارى شهادة بعدم وجود قيد .

مادة ٣٠ — يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة ببيان الشكل الذى تكون عليه السجلات وكيفية القيد فيها ورسوم القيد والتأشير والصور وعلى العموم جميع الأحكام الأخرى اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣١ - تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة رسمية
للأشهار المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٢ - تطبيق الأحكام السابقة مع عدم الإخلال بالقواعد
القانونية العامة التي لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون .

مادة ٣٣ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا
القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص
عليها في المادة ٣ - صدر في فبراير سنة ١٩٤٠ .

قرار وزاري رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣

بلاجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠

بييع المحال التجارية ورهنا

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنا

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تحصل رسوم القيد والتأشير والشطب والإطلاع وكافة الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار وفقاً للجدول المرفق به .

مادة ٢ — تصدر في الأسبوع الثاني من كل شهر صحيفة تسمى « جريدة بيع المحال التجارية ورهنا » تنشر فيها البيانات الواجب إشهارها بناء على أحكام هذا القرار .

الحفاظ

مادة ٣ — تقدم الحوافظ المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وفي هذا القرار على التنازع المصدة لذلك إلى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن ويتعين

على المكتب المذكور أن يتحقق من استلامها من شخصية مقدمها ويجوز لهؤلاء أن يفيبوا عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ويجب أن يكون التوكيل رسمياً أو عرفياً مقرونًا بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتعاقدين .

مادة ٤ — تدون بيانات الحافظة بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير أو تحشير أو كشط وبوقع الطالب على كل إضافة بهامش الحافظة ويحصى عدد تلك الاضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب السجل التجارى بما يفيد المراجعة ، ولا تقبل الحوافظ غير المستوفية للبيانات والشروط المقررة .

مادة ٥ — تقيد الحوافظ المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القرار عند تقديمها في دفتر خاص — طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض — بأرقام متتابعة ويعطى الطالب إيصالاً يفصل من قسيمة هذا الدفتر ، ويشتمل على البيانات الآتية :

(١) رقم الحافظة بحسب ترتيب الإيداع ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة .

(٢) تاريخ وساعة إيداع الحافظة .

(٣) اسم المودع ولقبه ومحل إقامته .

(٤) عدد المستندات المرفقة ونوعها .

مادة ٦ — يكون كل من السجلين المنصوص عليهما في المادتين

٣ و ١١ من القانون على شكل جدول طبقاً للنموذج الخاص به الملحق بهذا القرار .

مادة ٧ - تقيد الحواظ المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون في نفس يوم إيداعها .

ويكون القيد بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة ابتداء من تاريخ مريان القانون .

مادة ٨ - تراجع القيود بمعرفة رئيس مكتب السجل التجارى في نهاية كل شهر ويؤشر بما يفيد المراجعة في ذيل آخر قيد في السجل .

مادة ٩ - تشهر عقود البيع والرهن - التى يتم قيدها طبقاً لأحكام القانون - د فى جريدة بيع المحال التجارية ورهنها ، فى بحر شهرين من قيدها ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتابع للقيد وتاريخه .

(٢) المكتب الذى حصل فيه القيد .

(٣) تاريخ العقد ونوعه ، رسمى أو عرفى ، وموضوعه .

(٤) إسم البائع أو الدائن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته وعمل إقامته .

(٥) إسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وعمل إقامته .

(٦) نوع تجارة المحل المبيع أو المرهون وموقعه والأجزاء التي يتكون منها والتي وقع عليها البيع أو الرهن .

(٧) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن إن كان له محل مختار مادة ١٠ — يقوم مكتب السجل التجارى بإعداد فهرس هجائى بأسماء المشترين والمدينين مع الإشارة إلى أرقام قيودهم فى سجل البيع أو الرهن على حسب الأحوال وكذلك بأسماء المحال التجارية .

تجديد القيد

١١ — يقدم طلب تجديد القيد على محافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك وتشمل البيانات الآتية :

(١) اسم طالب التجديد ولقبه .

(٢) رقم القيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

مادة ١٢ — يؤشر مكتب السجل التجارى بهامش القيد بما يفيد التجديد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ إيداع الحافظة ويرد المكتب المذكور مع إحدى نسختي الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد التجديد مع ذكر تاريخه .

مادة ١٣ — يشهر تجديد القيد فى جريدة « بيع المحال التجارية ورهونها » فى بحر شهرين من التجديد ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للقيود وتاريخه وموضوعه .

(٢) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٣) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

(٤) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .

(٥) تاريخ ورقم إيداع حافظة التجديد .

(٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على القيد

مادة ١٤ - يجب على البائع أو الدائن المرتمن عند طلبه إدخال أى إضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم إلى مكتب السجل التجارى حافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك تشتمل على البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .

(٢) الرقم المتتابع للقيود وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

(٥) البيانات المطالب تدوينها .

مادة ١٥ - لا تدون الإضافات أو التعديلات التى تقع على أحد شروط عقد البيع أو الرهن إلا إذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة النوى

المحكوم به أو عقد رسمي أو عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات
أو اختتام المتعاقدين .

وترفق الحافظة على هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة
مصدق عليها من العقد إذا كان رسمياً أو أصل العقد إذا كان عرفياً .

مادة ١٦ — يتم تدوين الإضافات والتعديلات بفسخ البيانات
المطلوب تدوينها في هامش القيد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ إيداع
الحافظة ويرد مكتب السجل التجارى إحدى نسختي الحافظة بعد التأشير
عليها بما يفيد إجراء التدوين مع ذكر تاريخه .

وفي حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة
طبق الأصل منه .

مادة ١٧ — إذا نفذت الصحيفة الخاصة بأخذ القيود فنقل في
صحيفة أخرى البيانات المتعلقة به مع التأشير في الصحيفة الجديدة
بما يفيد ذلك .

مادة ١٨ — تشير البيانات المضافة أو المعدلة في جريدة بيع
المحال التجارية وردها ، في بحر شهرين من الإضافة أو التعديل
ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

(١) تاريخ ورقم إيداع الحافظة .

(٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

- (٥) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
(٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها العقد .
(٧) بيان التعديلات أو التغييرات التى أدخلت .

شطب القيد

مادة ١٩ — يجب على أصحاب الشأن فى القيد عند طلب شطبه أن يقدموا إلى مكتب السجل التجارى حافظة من نسخة واحدة طبقاً للنموذج المعد لذلك ، تشمل البيانات الآتية :

- (١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وموطنه .
(٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموطنه .
(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
(٥) تاريخ العقد أو الحكم الحائز قوة النفي المحكوم به الذى يجرى الشطب بمقتضاه .

(٦) موضوع الشطب .

وترفق بالحافظة الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالاشتباق أو العقد الرسمى الذى يثبت رضا البائع أو الدائن أو من تلقى الحق عنهما .

مادة ٢٠ — إذا كان طالب الشطب مستوفياً لشروط المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من القانون فيدون مكتب السجل التجارى بياناً به فى مامش القيد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ إيداع الحافظة .

مادة ٢١ - يشهر شطب القيد في د جريدة بيع المحال التجارية
وردها ، في بحر شهرين من الشطب ويشمل الإشهار البيانات الآتية :

- (١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٢) لاسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٣) لاسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٤) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٥) موضوع الشطب وتاريخه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد .

الهرس العام

مادة ٢٢ - ترسل مكاتب السجل التجارى إلى مصلحة التشريع
التجارى والملكية الصناعية فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر
وبعد إتمام المراجعة المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القرار -
مستخرجات من الحواظ التى قدمت فى بحر شهر للقيد أو التجديد أو
الشطب وتسكتب المستخرجات على النماذج المعدة لذلك .

٢٣ - تقوم مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بإعداد
خهرس هجائى عام بأسماء المشتريين والمدينين وأسماء المحال التجارية .
وعلى المصلحة المذكورة أن تجمع المستخرجات المرسلة إليها من كل
مكتب فى مجلد خاص بعد ترتيبها بحسب أرقام الحواظ .

المستخرجات والشهادات والاطلاع

مادة ٢٤ — على كل شخص يرغب في الحصول على مستخرجات من القيود المثبتة في سجل البيع أو الرهن أن يقدم طلباً بذلك إلى مصلحة التشريع التجارى والمملكية الصناعية أو مكتب السجل التجارى المختص على النموذج المعد لهذا الغرض يشمل اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته وإمام مالك المحل التجارى والمستعلم عنه وإسمه التجارى ونوع تجارته ومقره .

ويحرر المستخرج على النموذج المعد لذلك بعد الرسوم المقررة وإذا لم تكن هناك قيود حررت شهادة سلبية على النموذج المعد لذلك .

مادة ٢٥ — إذا رغب أحد المتعاقدين في الحصول على شهادة تدل على شطب القيد فعليه أن يقدم طلباً بذلك مكتب السجل التجارى على النموذج المعد لهذا الغرض ويشتمل على اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته وصفته في المقدوام مالك المحل التجارى المشطوب قيده وإسمه للتجارى ونوع تجارته ومقره .

ويحرر المكتب المذكور الشهادة على النموذج المعد لذلك بعد دفع الرسوم المقررة .

مادة ٢٦ — يجوز لكل شخص بعد دفع الرسوم المقررة أن يطلع على الحواظف التى تقدم لمكتب السجل التجارى طبقاً لأحكام القانون وهذا القرار وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل الرهن .

احكام عامة

مادة ٢٧ - يجب أن ترفق بالطلبات والحواظ المنصوص عليها في هذا القرار الايصالات الدالة على سداد الرسوم طبقاً للتعريفات الملحقه بهذا القرار .

مادة ٢٨ - تكون الاستمارات المنصوص على استخدامها بهذا القرار طبقاً للنماذج الملحقه به .

مادة ٢٩ - الحواظ والطلبات والمراسلات وجميع الاوراق الاخرى التى تقدم لمكتب السجل التجارى تنفيذاً لاحكام هذا القرار يجب تحريرها باللغة العربية .

والاوراق التى تكون محررة بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٣٠ - يتولى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تعريف الرسوم

الاجراءات

الرمم المقور

علم جنة

١ - قيد الامتياز الناشء من بيع أو رهن محل تجارى

(أ) إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين

لا تتجاوز ٢٥٠٠ جنيه .

الرسم المقرر

طيم جنيه

- (ب) إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه . ٣
- (ج) إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين لا يتجاوز ١٠٠٠ جنيه ٤
- (د) إذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ٥
- ٢ - احتفاظ البائع في القيد بحق الفسخ ١
- ٣ - تحديد القيد . ٢
- ٤ - تدوين البيانات
- ٥ - إذا تضمن حلول محل الدائن أو التأشير بالاسبقية ٢

الاجراءات

الرسم المقرر

طيم جنيه

- ٢ - إذا لم يتضمن حلول شخص محل الدائن
Suppletion أو التأشير بالاسبقية anterioritie
- (أ) إذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه ١
- (ب) إذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه ٥٠٠ ١

جيه

(-) إذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ٢

(د) إذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ جنيه ٥٠٠ ٢

٣ - الاطلاع على سجل البيع أو الحوافظ والأوراق

المرفقة بها عن كل قيد لمدة نصف ساعة أو جزء منها ٥٠٠,

٤ - طلب صورة أو مستخرج من سجل البيع أو

الرهن عن كل صفحة (أو شهادة سلبية في عدم وجود

قيد) ٥٠٠.

٥ - طلب أحد المتعاقدين شهادة تدل على شطب

التقيد

أمر عال

بشأن البيوت المشتغلة بتسليف النقود على رهونات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات وذلك بناء على الاتفاق الذي حصل مع الدول وافقت على المحاكم المختلطة .

وحيث أنه يقتضى سريان أمرنا المشار إليه على الأهالي أيضاً لتكون كافة البيوت المالية المشتغلة بتسليف نقود على رهونات خاضعة لنظام واحد بدون تمييز .

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت

مادة ١ — لا يجوز إنشاء بيت مال لتسليف النقود على رهونات بغير إذن الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول أمرنا هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات معنوية مثل (السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والأصناف الزراعية .

مادة ٢ — تصدر الرخص من نظارة الداخلية التي يجوز لها أن تفتش المحلات المذكورة عندما ترى لزوماً لذلك ويجوز المفتشين أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الأشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الأحكام التي قضى بها القانون أو أوجبتها الرخصة .

مادة ٣ — يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على رهونات أن يؤمن لدى إحدى الشركات ضد الحريق المقبولة لدى الحكومة على الأشياء المرهونة وعلى الأماكن المودعة فيها .

فإذا احترف الرهن أو ضاع كان المحل مسئولاً عن القيمة المقدرة له مع إضافة الربع عليها .

مادة ٤ — عند تسليم النقود إلى المستلف يعطى له أيضاً وصل على البيانات الآتية :

(أولاً) مقدار السلفة .

(ثانياً) بيان الرهن بالتفصيل .

(ثالثاً) قيمة الرهن .

ويجب على كل مودع أن يعضى على عقد إيداع الشيء المرهون فإذا كان أمياً وقع ضامنه على هذا العقد المذكور .

ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود الإيداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل من ١٥٠ قرشاً صاغاً .

مادة ٥ — لايجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن تسعة في المائة وفصلاً عن ذلك يجوز تحصيل عوائد تسمين ومقاسر وتخزين .

ولا يجوز أن يزيد مقدار العوائد عن ٤ ٪ إذا كانت السلفة أقل من ٢٥٠ قرشاً صاعاً ولا عن ٣ ٪ إذا كانت فرق ذلك ويكون تحصيل هذه العوائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة .

مادة ٦ — تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ويجوز تجديدها باتفاق المصلف والمستلف .

مادة ٧ — في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الأشياء المرهونة طبقاً للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجارى .

وزيادة على ذلك في حالة ما إذا كان مقدار السلفة زائدة عن عشرة جنيهات مصرية بصير لإخطار الأشخاص الذين وقعوا على عقود الإيداع بخطاب موصى عليه قبل تقديم الطلب إلى قاضى الأمور الوقتية بثمانية أيام .

مادة ٨ — إذا زاد المبلغ المتحصل من البيع عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع احتفظ بالزيادة تحت الطلب مدة ثلاث سنوات بدون فائدة فإذا لم يطلبها في الميعاد المذكور صارت حقاً للمستلف .

مادة ٩ — فتح أو تشفيل محل لتسليف النقود على رهونات بدون الرخص المنصوص عليها تستوجب العقوبات الحبس من يوم واحد إلى سبعة أيام ويصدر الحكم على كل حال بإقفال المحل .

أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها

الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع أو الغرامة من عشرة قروش صاغ إلى مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف المختلفة ويجوز الحكم بإقفال المحل .

مادة ١٠ — لا يجوز التسليف على رهونات الأولاد الذين تقل سنهم في الظاهر عن عشرين سنة ولا الأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين تسلط عليهم الحشيش أو الذين تدل عليهم حالاتهم العقلية أنهم غير أهل للتعاقد .

مادة ١١ — تقويم ثمن الرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأمورين بذلك من نظارة الداخلية .

مادة ١٢ — إذا حصلت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب الدفعة أو بأي سبب آخر وجب على المالك إجراء ما يأتي :
(أولاً) أن يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية .
(ثانياً) أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائده ما لم يكن إبلاغ المسلف بأن الشيء المرهون لم يكن ملكاً للمستأنف إذ أنه لم يكن جائزاً المستلف رهنه .

مادة ١٣ — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويسرى مفعوله بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠
والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ (١)
في شأن بعض البيوع التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الدفاتر التجارية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

الباب الاول

في البيع بالازاد العلني للمنقولات المستعملة

الفصل الاول - في الزايدة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختياري بالمزايدة العلنية للمنقولات المستعملة .

(١) الجريدة الرسمية الممدد ٤٠ الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

ويقصد بالبيع العلني كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو اقتصر المزاو على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الاموال المنقولة التى تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيع يحظر بيع المنقولات المشار إليها فى المادة السابقة بالمزايدة إلا بواسطة خبير مثن ، وفى حالة خصصت لهذا الغرض أو فى المكان الموجود به المنقولات أصلا أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الأشياء المستعملة ذات القيمة الضئيلة التى لا تتجاوز قيمتها خمسين جنيهها .

مادة ٣ — يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثن حسب الأحوال إمساك سجل خاص باللغة العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع والتقدير الابتدائى لقيمتها وأسماء الأشخاص الذين يجرى البيع لصالحهم وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بأرقام قديما فى السجل .

ويجب أن يؤشر فى السجل المذكور بنتيجة كل بيع

مادة ٤ — يجب إذا زاد التقدير الابتدائى للمنقولات المعروضة للبيع عن أثنى جنيه - النشر عن البيع فى جريدتين يوميتين إحداهما

باللغة العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع .
مع تحديد يوم سابق لمعينة هذه المقولات .

مادة ٥ - يجب على من رسا عليه المزداد دفع نصف الثمن في
جلسة المزايعة والرفاء بالباقي خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

مادة ٦ - إذا انقضى الميعاد المحدد في المادة السابقة ولم يتم
المشترى المتخلف بالأداء ، يعاد البيع على مسؤوليته طبقاً للأوضاع
المقررة في هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً التالية للميعاد المذكورة
ولا تقبل المزايعة من المشتري المتخلف .

ويؤزم المشتري المتخلف بما ينقص من ثمن . ولا حق له في
الزيادة بل يستحقها المبيع .

مادة ٧ - يكون لصاحب الصالة أو الخبير المثلث بحسب الأحوال
حق امتياز بالنسبة لما يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقوم
ببيعه ، ويكون هذا الامتياز تالياً في المرتبة لحقوق الامتياز المنصوص
عليها في المراء من ١١٣٨ إلى ١١٤٦ من القانون المدني .

ويحوز بقرار من وزير التجارة تحديد الحد الأقصى للأجر أو
العمولة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٨ (١) - يفرض رسم قدره (٥ ٪) من ثمن ما يتم بيعه
ويصدر قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية بتحديد الشروط
والأوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم .

(١) مدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية العدد

٤٠ في ٣ أكتوبر ١٩٦٨ .

مادة ٩ - لا تجوز مراوغة مهنة الخبراء المشتمين إلا لمن كان إسمه
مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

الفصل الثاني - في مراوغة مهنة الخبراء المشتمين

مادة ١٠ - يجب أن تتوافر فيمن يطلب قيد إسمه في السجل
المنصوص عليه في المادة السابقة الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرياً .

(٢) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية والا يقوم به عارض من
عارض الأهلية .

(٣) أن يكون محمود السيرة .

(٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة الجنائية أو لجنحة
سرقه أو نصب أو تزوير أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم
أو خيانة أمانة أو مخالفة أحكام هذا القانون أو شهر إفلاسه مالم يرد
إليه إعتباره .

(٥) ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بمحو
إسمه من سجل إحدى المهن التي ينظمها القانون ، إذا كان الفصل أو
محو الاسم من الأمور التي تمس الأمانة أو الشرف .

(٦) أن يكون حاصلاً على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات
المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر بإعتادها قرار
من وزير التجارة .

(٧) أن يكون قد قضى مدة تمرين مقدارها ثلاث سنوات على

الأقل بمكتب أحد الخبراء المثمين ، وبحسب من هذه المدة كل زمن قضاء في أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة . ويصدر بمحدد هذه الأعمال قرار من وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية (١) .

مادة ١١ — تنشأ في وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من طلبات القيد في سجل الخبراء المثمين وتشكل هذه اللجنة من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه رئيساً
مدين عام مصلحة التجارة الداخلية أو نائبه عند غيابه عضواً
عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة د
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية د
وتكون مداولات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها
عدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائياً بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسببة .

مادة ١٢ — يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهات تؤدى عند تقرير الطلب ، وتمطى شهادة القيد بدون رسم .
ويجب أن يكون طلب القيد مصحوباً بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يبادل قيمته أسهماً أو كتاب كماله من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

(١) أنظر القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ في آخر الكتاب .

ويجوز إعطاء صورة أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن صورة أو مستخرج .

مادة ١٣ - يحظر على الخبير تسمين الأشياء المعروضة للبيع إذا كانت مملوكة له أو لزوجيه أو لأحد فروعيه أو أصوله أو أقاربه أو أصداره لغاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه ، كما يحظر عليه هو ومن سلف ذكرهم شراء الأشياء المعروضة للبيع التي قام بتسمينها .
ويحظر على الخبير مزاولة التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره إلا بترخيص من وزير التجارة أو من يفييه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد بإسمه بالشروط الواردة في هذا القانون .

مادة ١٤ - يحاكم تأديبياً كل من زاول المهنة من الخبراء المسمنين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء المسمنين هي :

الإعذار .

الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

محو الإسم من السجل .

مادة ١٦ - ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الخبير والأدلة القائمة عليها .

مادة ١٧ - يعلن الخبير المحال إلى المحاكمة التأديبية بالحضور

أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه وللمجلس التأديب أن يكلفه الحضور شخصياً متى رأى ذلك .

ويجوز للمجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

مادة ١٨ - يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة للتجارة أو نائبه عند غيابه رئيساً

نائب من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة عضواً

مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ،

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره جميع الأعضاء .

ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على

الانضباط التي بنيت عليها ويبلغ الخبر بهذه القرارات خلال خمسة

عشر يوماً من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب

بعلم وصول .

مادة ١٩ - إذا لم يحضر الخبر المحال إلى المحاكمة أمام المجلس

بعد إعلانه جاز الحكم في غيبته .

وللمحكوم عليه غيباً المعارضة في قرار مجلس التأديب خلال

عشرة أيام من تاريخ إعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

مادة ٢٠ - يستبعد من السجل كل من فقد شرطاً من الشروط الواردة في المادة (١٠) ويصدر بالاستبعاد قرار من لجنة التقييد المنصوص عليها في المادة (١١) بعد إحالة الأمر إليها من وزير التجارة ، ويجوز للجنة إصدار قرارها بالاستماع إلى أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٢١ - يجوز لمن صدر قرار تأديبي بمحو لاسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١١) إعادة قيد لاسمه بعد مضي خمس سنوات من تاويخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قراراً نهائياً في هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه .

الفصل الثالث - في استغلال صالات المزاد

مادة ٢٢ - يحظر استغلال صالات المزاد بغير ترخيص من وزارة التجارة .

مادة ٢٣ - يشترط في طالب الترخيص أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ١ ، ٤ ، ٥ من المادة ١٠ وأن يكون متمتعاً بالأهلية .

ويسرى هذا الحكم على كل مدير للمنشأة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .

مادة ٢٤ - إذا كان طلب الترخيص مقدماً من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية . وأن تكون أسهمها جميعاً

إسمية مملوكة لمصريين دائماً ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديرها ووكلائها المفوضون ومديرو فروعها مصريين .

مادة ٢٥ — يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوباً بتأمين مالى قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته أسهماً أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويخضع من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يلزم تغطية كل نقص فى التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ولا يجوز المطالبة برد التأمين إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزااد .

مادة ٢٦ — يقدم طالب الترخيص لوزارة التجارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويجب أن تشمل على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .

وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص فى سجل خاص بعد لهذا الغرض وتعطى الطالب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٧ — يجب على مستغل صالة المزااد أن يخبر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .
وتسرى على التعديل الأحكام الواردة التالية :

مادة ٢٨ - لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل إلا إذا كان مستوفياً الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح التي تصدر تنفيذاً له .
ولوزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تحظر الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .
ولها قبل إعطاء الترخيص أو إقرار التعديل أن تندب من تراه من الموظفين الفنيين للاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بالطلب .

وإذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طاب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر منازلاً عن طلبه .

مادة ٢٩ - تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من شكاوى ضد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ولها دور فيهر سلطة الفصل نهائياً على وجه الاستعجال في كل نزاع لا تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيهاً فإن زادت وجب إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة .

تشكل هذه اللجنة من عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة
لا تقل درجته عن دهنو نائب رئيساً

رئيس الفرقة التجارية التي تقع في دائرتها الصالة المرخص
بامتلاكها أو نائبه عند غيابها
عضواً

شخص يختاره المرخص له من بين قائمة يصدر بها قرار
من وزير التجارة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام للغرف التجارية
المصرية .
عضواً

ويتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ سالفه الذكر .

ويصدر وزير التجارة قراره بالإجراءات التي تتبع في الفصل في الشكاوى والرسم الذي يفرض عليها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات .

مادة ٣٠ - يحظر على مستغل صالة البيع بالمزايدة العلنية المستخدمين عنده أن يشتروا شيئاً مما يباع فيها أو أن يعرضوا للبيع أشياء مملوكة لهم أو لغيره من أجرى المزاد لصالحهم .

وإذا أجرى صاحب الصالة المزايدة في المكان الموجود به المنقولات أصلاً ، فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء غير مملوكة لمن أجرى المزاد لصالحه .

مادة ٣١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يجب على مستغل صالة المزاد أن يمسك دفترأ خاصاً يتبع في شأنه جميع الأحكام المقررة في القانون المذكور ، على أن يتضمن هذا الدفتر البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة (١) .

مادة ٣٢ - لوزير التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص - أن يلغى الترخيص بعد صدوره في إحدى الحالات الآتية :
(١) فقد المستغل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته .

(١) صدر القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحديد بيانات الدفتر المنصوص عنه في هذه المادة ، وهذا القرار منشور في الصفحات التالية .

(٢) عند تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد .

(٣) ترك العمل نهائياً ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة .

الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلني او عن طريق التصفية

في المحال التجارية

الفصل الاول — في البيع بالمزاد العلني

مادة ٣٣ — يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالمزايدة العلنية إلا بموجب يوم حالة من الحالات الآتية :

(١) تصفية المحل التجاري نهائياً .

(ب) ترك التجارة في صنف أو أكثر من بين الاصناف التي يتعامل المحل في تجارتها .

(ج) إغلاق فرع من فروع المحل الرئيسي مالم يقع مركز المحل أو أحد فروع الاخرى في دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

(د) نقل المحل الرئيسي من مديرية أو محافظة إلى مديرية أو محافظة أخرى ويجب أن تتم التصفية في هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مواصلة النشاط الذي انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .

(٥) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر .
ولا يجوز إجراء هذه التصفية إلا مرتين في السنة ، ويجب أن
تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر
أغسطس . ويجوز بقرار مد هذه المواعيد .

الفصل الثاني - في البيع عن طريق التصفية

مادة ٣٤ - يحظر على المحال التجارية أن تعلن بيع بضائعها عن
طريق التصفية (أو كازيون) إلا في الحالات وبالشروط الواردة
في المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يجب على المحال المشار إليها في المادة السابقة أن
تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعاً
ببيان اثن الفعلي الذي كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق
تصفية

الباب الثالث - في البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ (١) - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط
للعروض وغيرهما من المنقولات المادية ألا يقل رأسماله عن ثلاثة
آلاف جنيه وأن يقبض في كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن
هذا المبلغ .

(١) - مصادرة بالقرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ المجريدة الرسمية العدد ٩٨٠
في ١٨ يولية سنة ١٩٦٠ .

مادة ٣٧ — يجب على البائع بالتقسيط — عند التسليم — أن يستوفى نقداً من المشتري ٢٠ ٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهرياً .

ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سنتين من تاريخ عقد البيع .

مادة ٣٨ — لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد إصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ — يجب أن يكون عقد البيع محرراً من نسختين أصليتين وأن توضع فيه البيانات الآتية :

(١) الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجارى .

(٢) اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته .

(٣) المواصفات التى تعين ذاته السلعة المباعة .

(٤) مقدار الثمن ، وما أدى منه نقداً أو المؤجل .

(٥) مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .

(٦) شروط الوفاء بالثمن .

(٧) أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يسلم البائع لإحدى نسختى العقد للمشتري ، وأن يحتفظ

بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤ - تؤدي الأقساط في محل إقامة البائع المبين في عقد البيع مالم يتفق على غير ذلك ، على أنه في حالة القيام بتحصيل الأقساط في محل إقامة المشتري لا يجوز للبائع أقتضاء أية مصروفات إضافية وتعتبر المخالصة عن القسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .

مادة ٤١ - يجب على من يزاول عمليات البيع للعروض وغيرها من المنقولات المادية :

(١) أن يمسك سجلاً خاصاً لتقيد هذه العمليات وفقاً للنموذج الذي تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .

(٢) أن يمسك حساباً منظماً بالإيرادات والمصروفات التي تتعلق بهذه العمليات ويجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع القيد في السجل العام للحاسبين والمراجعين وفقاً للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٣٤ - لا يجوز على المشتري - بدون إذن سابق من البائع - أن يتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في السلعة موضوع التسيط قبل الوفاء بتمنها .

الباب الرابع — احكام عامة ووقائية

الفصل الاول — في الجزاءات

مادة ٤٣ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانوناً، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات التي يكون قد استعملها المخالف وينشر الحكم ثلاث مرات في إحدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٤ — كل مخالفة لأحكام المواد ٣ و٢٢ و٢٧ و٣٠ و٣١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الأمر بإغلاق صالة المزاد ونشر الحكم في صحيفتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٥ — مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانوناً يعاقب كل مخالف لأحكام المواد من (٢٣) إلى (٢٧) ومن (٢٩) إلى (٤٢) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثاني — في الاحكام الوقائية

مادة ٤٦ — يعنى الخبراء المثمنون الحاليون من شروط الجنسية لمصرية والمؤهل الدرامى والقرين المنصوص عليه في البنود ٧ ، ٦ ، من المادة (١٠) بشرط أن يكونوا قاطنين بمزاولة المهنة

فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قديم في السجل خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

مادة ٤٧ — على مستغلى صالات المزاد الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات الترخيص وفقا لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطلاب الترخيص عندئذ أن يستمر في استغلال الصالة حتى يبت في الطلب المقدم منه .

وتسرى هذه العالبات على الأحكام الواردة في القانون .

ولمن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التي تعاقب عليها وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة من إخطاره بالرفض بكتاب موصى عليه ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

ويعني مستغلوا صالات المزاد الحالية من شرط الجفسية المصرية المشار إليه في المادة ٣٣ بشرط أن يكونوا قائمين باستغلال صالة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة من تاريخ العمل بهذا القانون .

الفصل الثالث — أحكام تنظيمية

مادة ٤٨ — يصدر وزير التجارة اقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى الأخص تحديد الرسوم الخاصة بالعمليات المشار إليها في الفصل الثالث من الباب الأول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم عما يأتي :

- ٤ — من طلب الترخيص .
- ٢ — عن طلب تعديل الترخيص .
- ٢ — عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .
- ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .
- وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية في اختصاصها .
- ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .
- مادة ٤٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل ١٩٥٧) .

قرار وزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧

باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض
البيوع التجارية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

فقر

مادة ٩ — تنشأ مراقبة تسمى «مراقبة البيع بالتقسيط والمزاد»
وتلحق بمصلحة التجارة الداخلية بوزارة التجارة .

مادة ٣ — يقدم طلب الترخيص في استغلال صالة مزاد أو طلب
تعديل بيانات الترخيص أو إلغائه إلى المراقبة المذكورة على الاستمارة
المعدة لهذا الغرض . ويمرر الطلب من نسختين موقع عليهما من
الطالب وترفق به المستندات المؤيدة له ، وكذا الايصالات والاوراق
الدالة على التأمين المسالي وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

(١) الوثائق المصرية في ٤ يونية سنة ١٩٥٧ - العدد ٤٤ مكرر (أ) .

مادة ٣ - يجب أن يشمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

أولاً - فيما يتعلق بالفرد :

(١) الاسم واللقب .

(٢) تاريخ وعمل الميلاد والجنسية .

(٣) الاسم التجارى .

(٤) عنوان صالة المازاد .

(٥) عناوين الفروع .

(٦) أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديرى المنشأة ومديرى

الفروع وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسياتهم .

ثانياً - فيما يتعلق بالشركات :

(١) الاسم التجارى .

(٢) نوع الشركة .

(٣) رأس مال الشركة والمبالغ المؤداة منه .

(٤) عنوان صالة المازاد .

(٥) عناوين الفروع .

(٦) أسماء وألقاب أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها

وكلائها المفوضين ومديرى الفروع وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

مادة ٤ - يخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب

الترخيص ومشتملاته وكذلك للطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

مادة ٥ - في حالة رفض الطلب تقوم المراقبة بإبلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٦ - تقيد الطلبات المقبولة في السجل المعد لهذا الغرض ، ويفرد لكل طالب أو شركة صفحة خاصة في السجل المذكور ، ويكون القيد بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب .

وعند تعديل البيانات تشطب البيانات التي تناو لها التعديل بالمداد الأحمر وتدون البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش الصفحة إلى تاريخ التعديل والمستندات المؤيدة له .

ويكون إلغاء القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الأحمر على بيانات الصفحة الخاصة به ويشار في هامشها إلى تاريخ الإلغاء وسببه .

مادة ٧ - بعد انتهاء إجراءات الترخيص ترد للطلاب إحدى نسختي الطالب مؤشراً عليها برقم الترخيص ، وتبقى هذه الإجراءات كذلك بالنسبة لطلب تعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

مادة ٨ - تمسك المراقبة فهارس بالأسماء التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال صالة مزاد .

مادة ٩ - على كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعمال بيان رقم الترخيص الممنوح له .

مادة ١٠ - يكون رسم الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقاً لما يأتي :

جنه

٤ عن طلب الترخيص .

٢ عن طلب تعديل الترخيص .

٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية في اختصاصها .

ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ١١ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تحريراً في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يونية ١٩٥٧) .

قرار وزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧

بشان الرسم المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير التجارة

بعد الإطلاع على المادة ٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

المحرو :

مادة ١ — يكون صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن حسب الأحوال مسئولاً عن تحصيل الرسم المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الذى يرسو عليه المزاد وتوريده خلال مهلة لاتجوز أربعة أيام من تاريخ البيع .

ويكون التوريد لحزاة مراقبة البيع بالتقسيد والمزاد بالنسبة للزادات التى تتم بمحافظة القاهرة ولخزائن مكاتب السجل التجارى المختصة بالنسبة للزادات التى تتم بباقي المحافظات والمديريات .

(١) الوقائع المصرية فى ٤ يولية سنة ١٩٥٧ - العدد ٤٤ مكرر (١) .

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الخبير المئمن خلال ثلاثة أيام
من التوريد إخطاراً بالبريد الموصى عليه مصحوباً بعلم وصول للرقابة
المذكورة مشتملاً على الآتي :

(١) المكان الذي أجرى فيه المزاد .

(٢) تاريخ المزاد ومن ماتم بيعه ولم يبيع المشتري .

(٣) قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والحزاة التي تم التوريد

لديها ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تميراً في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يونية سنة ١٩٥٧) .

قرار وزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧

المعدل بالقرار رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٩

بيانات الدفتر المشار اليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
فى شأن بعض البيوت التجارية .

وعلى ما اذناه مجلس الدولة :

قرر

مادة ١ — تكون بيانات الدفتر المشار إليه فى المادة ٣١ من
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالآتى :

(١) تاريخ ووقت المزاد ومكانه .

(٢) اسم الجريدين القتن حصل فيهما النشر طبقاً للبادة ٤ من
القانون وتاريخه .

(٤) اسم التعبير المثن ورقم قيده فى السجل المصروح عليه
فى المادة ٩ من القانون .

(١) الرقاع المصرية لى ٤ يولية ١٩٥٧ - العدد ٤٤ مكرر (أ) .

(٦) اسم من رسا عليه المزاو و عنوانه .

(٧) رقم فانورة الشراء .

(٨) ثمن البيع و مقدار المدفوع في جلسة المزايدة و تاريخ الوفاء
بالباقى .

(٩) مقدار العمولة المستحقة للخير المضمن .

(١٠) مقدار الرسم المستحق طبقاً للمادة ٨ من القانون و الخزائن
التي تم التوريد لديها ورقم و تاريخ قسيمة التوريد .

و يجب (١) أن تكون صفحات هذا الدفتر من أصل و صورتين كما
يجب ترقيمها و ختمها بخاتم مراقبة البيع بالتقسيم و المزاو أو بخاتم
المكاتب التابعة لمصلحة الرقابة التجارية . و على الموظف المختص في المراقبة
أو المكتب على سلب الاحوال الناشئة على الصفحة الأخيرة من الدفتر
بما يفيد ترقيم صفحاته و ختمها وذلك بغير مصروفات .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يوفية سنة ١٩٥٧) .

(١) الفقرة الثانية من هذه المادة مضافة بالقرار الوزاوى رقم ٧٣٢
لسنة ١٩٥٩ (الروائى المصرية العدد ٨١ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩)

قرار وزارى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧

بشأن السجل المشار اليه فى البند (١) من المادة ٤١ من القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية (١)

وزير التجارة

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
بشأن البيوع التجارية
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — يكون السجل المشار إليه فى البند (أ) من المادة ٤١
من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقاً للأنموذج المرافق لهذا القرار .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- تحريراً فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يولية سنة ١٩٥٧)

(١) الوقائع المصرية فى ٤ يولية سنة ١٩٥٧ — العدد ٤٤ مكرر (١)

قرار وزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧

بالحد الاقصى لعمولة المشار اليها فى المادة ٧ من القانون

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير التجارة

بعد الإطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
فى شأن بعض البيوع التجارية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نص:

مادة ٩ — يكون الحد الاقصى لعمولة المثلن المشار إليها فى
المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالآتى :
إذا تم البيع فى صالة المزاد .
١٠ ٪ من ثمن البيع يدفعها البائع (تشمل أجرة الصالة وتكاليف
الدعاية) .

٥ ٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

(١) اللوائح الصادرة فى ٤ يوزة سنة ١٩٥٧ - العدد ٤٤ مكرر (أ)

وإذا تم البيع في المكان الموجود به المنقولات أو المكان الذي
يصدر به ترخيص وفقاً للبادة ٢ من القانون تكون العمولة :

هـ ٪ من ثمن البيع يدفعها البائع .

هـ ٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في هـ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٣ يونيو سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩

بشأن السجل المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير الاقتصاد

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض
البيوع التجارية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٥
مارس سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد
والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في
الإقليم المصري .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرو :

مادة ١ — يكون السجل المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وفقاً للنموذج المرفق ويجب
ترقيم صفحات هذا السجل وختمها بخاتم مراقبة البيع بالتقسيط

(١) اللوائح المصرية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٨٠١

والمزاد أو بخاتم المكاتب التابعة لمصلحة الرقابة التجارية وذلك بنهر
مصرفات .

وعلى المراقبة أو المكتب حسب الأحوال التأشير على الصفحة
الآخيرة من السجل بما يفيد ترقيم صفحاتها وختمها .

مادة ٣ — بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في
إقليم مصر من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٨ ربيع الأول ١٣٧٩ (١٩٥٩/١٠/١)

قرار بالقانون رقم لسنة ١٩٥١

ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت؛

وعلى قانون التجارة

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري
والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم
الوكالة التجارية

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن كان اسمه
مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد .

مادة ٢ — لا يجوز أن يقيد في السجل المتسار إليه في المادة

(١) الجريدة الرسمية في ١١ يوليو سنة ١٩٦١ - العدد ١٥٤ .

سابقة إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة
والتي لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسات العامة في رأسمالها
عن ٢٥ ٪ .

مادة ٣ — يحدد وزير الاقتصاد مهلة تنفيذ أحكام هذا القانون
على ألا تتجاوز المهلة مدة سنة .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها
بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

ويعتبر الأفراد القائمون بأعمال الوكالات التجارية وجميع أعضاء
مجالس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة في الشركات التي تباعر هذه
الأعمال مسؤولين عن أية مخالفة لهذا القانون .

مادة ٥ — يلغى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وكل
حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٦ — يشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير
الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

قرار رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١

للائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض
الاحكام الخاصة بتنظيم اعمال الوكالة التجارية (١)

وزير الاقتصاد والحرارة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام
الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

فقرر :

مادة ١ — يعمد إلى مصلحة التسجيل والرقابة التجارية بإمسك
سجل الوكلاء التجاريين المنصوص عليه في المادة (١) من القانون
درقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ — تحرر طلبات القيد أو طلبات تعديل بياناته أو شرطه
على الاستمارات المعدة لذلك من ثلاث نسخ ، وتقدم لمصلحة التسجيل
والرقابة التجارية .

مادة ٣ — يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(١) اللوائح المصرية في ٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ - العدد ٧٩ .

١ - الاسم التجارى .

٢ - نوع الشركة .

٣ - قيمة رأس مال الشركة وحصة الحكومة أو المؤسسات العامة فيه ولسبتها إلى رأس المال .

٤ - (أ) بالنسبة لشركات المساهمة : أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمدین والمستولين عن الإدارة وتاريخ وعمل ميلاد كل منهم وجنسيته .
(ب) بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم : أسماء المديرين والمستولين عن الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة وتاريخ وعمل ميلاد كل منهم وجنسيته .
٥ - (ج) بالنسبة لشركات التضامن والتوصية البسيطة : أسماء الشركاء بما فيهم الموصين وكذلك المديرين والمستولين عن الإدارة وتاريخ وعمل ميلاد كل منهم وجنسيته .

٥ - عنوان المركز الرئيسى الذى ترسل إليه المكاتبات المتعلقة بالطلب .

٦ - المؤسسات التى تعمل الشركة وكيلة تجارية لها ، مع ذكر مقر كل منها والسلع موضوع التوكيل .

مادة ٤ - كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادة السابقة يقدم عنه طلب طبقاً للأوضاع المقررة فى طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التغيير أو التعديل .

مادة ٥ - يشطب القيد فى الحالات الآتية :

١ - إذا زاد عن الشركة شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

٢ - إذا تركت الشركة أعمال الوكالة التجارية نهائياً .

٣ - تصفية الشركة .

ويقدم طلب الشطب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الواقعة التي تستوجب شطب القيد ، فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب الشطب خلال المدة المقررة جاز شطب القيد دون طلب بعد التحقق من توافر السبب الموجب له .

مادة ٦ - يجب أن يكون طلب القيد أو التعديل أو الشطب مصحوباً بالمستندات المؤيدة لصحة بياناته وعلى الأخص ما يأتي :

١ - مستخرج حديث من صحيفة القيد في السجل التجاري .

٢ - صورة عقد الشركة ونظامها .

٣ - صورة طبق الأصل من كل اتفاق أبرمته الشركة مع المؤسسات التي تعمل وكيلة لها - ويشترط أن يكون مبيناً بالاتفاق مدة سريانه والسلع موضوع التوكيل وحقوق الوكيل في توزيعها وحده وأن تكون مصحوبة بالمستندات التي تثبت أن الاتفاق ساري المفعول وقت تقديم الطلب .

٤ - شهادة معتمدة من مراقب الحسابات موضح بها قيمة رأس مال الشركة ونسبة الحكومة أو المؤسسات العامة فيه ونسبتها إلى رأس المال .

مادة ٧ - لا يقبل طلب القيد أو التعديل أو الشطب إلا إذا كان مستوفياً للشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٦
لمشار إليه ولا يحكم هذا القرار .

وعلاوة على المستندات المشار إليها في المادة السابقة يجوز تكليف الشركة بتقديم أية مستندات تكون لازمة للتثبت من صحة بيانات الطلب ، ولصحة التسجيل والرقابة التجارية أن تدب من ترى من الموظفين الفنيين للاطلاع على المستندات والسجلات المتعلقة بالطلب .

مادة ٨ — تقيد طلبات القيد المقبولة في السجل المعد لهذا الغرض . ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة حسب ترتيب قبولها ، ويكون تعديل بيانات القيد أو شمله بالنأشير في هامش صحيفة القيد بمحصله وأسبابه .

مادة ٩ — يخصص لكل طلب قيد في سجل الوكلاء التجاريين ملف يحفظ فيه طلب القيد ومستنداته والمستندات المقدمة بتعديل البيانات وكذلك المستندات المتعلقة بشطب القيد .

مادة ١٠ — يعد إنهاء الاجراءات الخاصة بالطلب ترد للشركة الطالبة إحدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بمحصل القيد أو التعديل أو الشطب حسب الأحوال .

مادة ١١ — على كل شركة تم قيدها في سجل الوكلاء التجاريين أن تذكر رقم القيد في جميع المكاتبات والمطبوعات واللافات الخاصة بها .
مادة ١٢ — يجب على الشركات التي كانت تزاول أعمال الوكالة التجارية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ، ولم تكن مقيدة في السجل المنشأ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الملغى ، أن تقدم طلب قيده في سجل الوكلاء التجاريين في ميعاد لا يجاوز ٢١ من

أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك متى توافرت فيها الشروط الواردة في المادة ١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٣ - (١) تعطى مهلة لتنفيذ أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مدتها سنة من تاريخ العمل به وتنتهى في ٢٠ يولية سنة ١٩٦٢ للوكلاء التجاريين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى ولا تزال قيودهم قائمة في السجل المنصوص عليه في المادة ١ منه . أما الوكلاء التجاريون الذين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى فتنتهى مهلتهم في التاريخ الذى تنتهى فيه المهلة التى أعطيت لهم وفقاً لأحكام المادة ٣ من القانون المذكور .

مادة ١٤ - متى انتهت المدة المنصوص عليها في المادة السابقة تلتفى جميع القيود التى تمت في سجل الوكلاء التجاريين المنشأ بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى وعلى الشركات التى سبق قيدها في السجل المذكور وتتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن تقدم طلبات قيد جديدة بالشروط والأوضاع المبينة في هذا القرار .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

(١) معدلة بالقرار الوزاري رقم ١١٧٥ لسنة ١٩٦١ الصادر من وزير

الاقتصاد - الوقائع المصرية العدد ٨٥ تاريخه ١٦/١٩/١٩٦١ .

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠

بالغاء القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم تجارة القطن في الداخل (١)

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يُلغى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل وتُصنى الاجان المشكلة تنفيذاً له ويؤول فائض التصفية إلى الخزانة العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يُصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٩٦٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠/٤/١٩٧٠ - العدد ١٨ .

الفهرس

- قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقع من الفيلس ٣
- قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالبيانات والعلاقات التجارية ١٥
- قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - الخاص ببراءات الاختراع
- والرسوم والمبادئ الصناعية ٣٣
- قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية
- لقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع
- والرسوم والنماذج الصناعية ٥٤
- قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والنش ٨٨
- قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الموازين والمقاييس
- والميكاييل ٩٨
- قانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ المدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة
- ١٩٥٤ فى شأن الدفاتر التجارية ١٠٦
- قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى ١١٠
- قرار وزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية
- لقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالسجل التجارى ١٢٥

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية ١٣١

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية

ورهنها ١٣٥

قرار وزارى رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣ بالإجراءات الخاصة

ببيع المحال التجارية ورهنها ١٤٦

أمر عال بشأن البيوت المشتتة بتسليف النقود على رهونات ١٥٨

قرار وزارى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار

رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن

بعض البيوع التجارية ١٨٠

قرار وزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص

عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

فى شأن بعض البيوع التجارية ١٨٤

قرار وزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم

٧٢٢ لسنة ١٩٥٩ ببيانات الدفتر المشار إليه فى المادة ٣١

من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع

التجارية ١٨٦

قرار وزارى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن السجل المشار

إليه فى المبد (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية ١٨٨

- قرار وزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ بالحد الأدنى للعمولة المشار
إليها فى المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
فى شأن بعض البيوع التجارية ١٨٩
قرار رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن السجل المنصوص عليه فى
المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض
البيوع التجارية ١٩١
قرار بالقانون لسنة ١٩٥١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم
أعمال الوكالة التجارية ١٩٣
قرار رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ — اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم
أعمال الوكالة التجارية ١٩٥
قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ بإلغاء القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠
بتنظيم تجارة القطن فى الداخل ٢٠٠

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٨/٣٥٤٣
الترقيم الدولي ٤ - ١٠٩ - ٣٠٦ - ٩٧٧ ISBN

دار الشؤون العربية للطباعة ٩١١٧٢٤

